النهج الديمقراطي

إلى الأمام

من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⵣⵎⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵖⵔ ⵜⵙⵓⵔⵉⵜ

● العدد: 335

من 26 نونبر إلى 2 دجنبر 2019

● الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء ● مدير النشر: المصطفى براهمة ● رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

ميزانية الأرقام القياسية:

الداخلية، الدفاع الوطني، تسديد الديون، تهيمن على نفقات الدولة

ضيف العدد:

عبد اللطيف زروال

"مشروع قانون المالية لسنة 2020: لا جديد تحت شمس المخزن"

كلمة العدد

أي مشروع تنموي في ظل الاستبداد والفساد؟

ظل الخطاب الرسمي يفتخر ب "النموذج التنموي المغربي" ويعتبره مثالا للنجاح، وطريقا للازدهار والرخاء، ليس فقط للمغرب، بل لكل الدول الإفريقية، إلى حدود افتتاح دورة البرلمان لشهر أكتوبر من السنة التشريعية 2018-2017؛ وفي هذا التاريخ أعلن رئيس الدولة على أن هذا "النموذج التنموي" قد بلغ مداه، مما شكل اعترافا صريحا بالفشل العام لسياسة المخزن؛ ودعا إلى التفكير في بلورة مشروع تنموي جديد؛ كما طلب من الأحزاب ومختلف المؤسسات والإطارات تقديم مقترحاتها وأفكارها في هذا الشأن وأعلن عن ضرورة تشكيل لجنة لإعداد مشروع لهذا النموذج. إثر ذلك توالت الخطابات والندوات والتقارير حول هذا الموضوع إلى غاية يوم الثلاثاء 19 نونبر 2019 ،حيث عين وزير الداخلية الأسبق وسفير المغرب الحالي في فرنسا لرئاسة هذه اللجنة. إن هذا التعيين وحده كاف لفهم نوايا المخزن، ونوعية المشروع الذي سيتم إعداده باستحضار مساره في مختلف الإدارات والقطاعات والمؤسسات، والعقلية التي كان يديرها بها. إن هذا الوضع يفرض طرح عدة أسئلة لعل أهمها: هل النظام المخزني قادر فعلا على تقديم نموذج تنموي للمغرب؟ وأي نموذج تنموي في ظل استمرارية الاستبداد والفساد؟

إن السياسات المتوالية للمخزن قد أنتجت لنا مغربا اتسعت فيه الفوارق الطبقية والمجالية، وتردت فيه الخدمات العمومية إلى حد تجعله يصنف مع الدول التي تعيش الحروب في مؤشر التنمية البشرية، وارتفعت ديونه باستمرار، ويعاني ثلث سكانه على الأقل من براثين الأمية، ويغامر شبابه في البحر هربا من الإقصاء والبطالة والفقر، وتتعدد وتتنوع الاحتجاجات، ولا تتوقف رغم القمع والاعتقالات، للمطالبة فقط بضرورات الحياة كالماء والكهرباء والطرق والصحة والتعليم والسكن والشغل. فهل مثل هذه السياسات يمكن أن نسميها نموذجا تنمويا؟

ورغم كل هذه المآسي التي تعاني منها الجماهير الشعبية، فإن خطاب الدولة حول مظاهر القصور وأسباب فشل "النموذج التنموي الحالي" لا يعيرها اهتمامه إلا من البوابة الأمنية، ويركز دعايته على:

- عدم قدرة هذا "النموذج التنموي" على الحفاظ على التوازنات المالية؛
- تراجع عام لمؤشرات النمو الاقتصادي في ظل هذا النموذج؛
- عدم قدرته على إدامة دعم الاستهلاك باللجوء لسياسة الاقتراض؛
- ضعف أداء القطاع العام وضرورة الاستعاضة عنه تدريجيا بالقطاع الخاص ودعمه وتشجيعه.

ورغم كل ما قيل وما كتب في الموضوع فإن المخزن وأذنابه يستبعدون الحديث عن تحديد المسؤولية عن هذه السياسات الفاشلة وما سببته للمغاربة من كوارث.

إن ما حرك هذا الاعتراف بفشل "النموذج التنموي الحالي"، وسيل النقد الذي تلاه، ليست إرادة النهوض باقتصاد البلاد وبالمستوى المعيشي للمواطنات والمواطنين، وليست الرغبة في تقليص الفوارق الطبقية والمجالية، بل الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، والتوجهات الجديدة للرأسمالية العالمية، والحرص على خدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة محليا.

إن المشروع المخزني، الذي يراد تمريره، لن يكون نموذجا تنمويا جديدا، كما يصرح بذلك دعاته، بل هجوما شاملا على الحقوق والمكتسبات الشعبية، وتخليا للدولة عن الخدمات العمومية، وتفكيكا للقطاع العام باسم الجهوية المتقدمة من أجل تسهيل عمليات خوصصته، ومزيدا من الاستبداد والفساد، وتعميما لسياسة الريع، وخضوعا كاملا لجشع الرأسمالية وتغول المخزن. فلا جهوية بدون ديمقراطية، ولاوجود لنموذج تنموي في ظل الاستبداد والفساد. ولدينا في تاريخ الأنظمة الحاكمة في العالم العربي والمنطقة المغاربية وما تعيشه من سيرورات ثورية ما يؤكد ذلك.

إن الكتلة الطبقية السائدة في المغرب عاجزة عن إنجاز مهمتي التحرر والديمقراطية نظرا لطبيعتها الطبقية ولارتباط مصالحها بمصالح الرأسمالية العالمية. ومعلوم أن أي بديل تنموي يتطلب القضاء أولا على الاستبداد والفساد وبناء مجتمع الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والمراجعة الشاملة لآليات إنتاج وتوزيع الثروات.

حول تجربة الحركة النقابية بالبحرين 5

رحلة الطالب المناضل، من الجامعة إلى الشارع العام 6

معاناة الأمهات العاملات في الجزائر 12

الشباب والشغل بالمغرب: واقع كارثي وحركة نضال مشتتة 13

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يندد بقرار تفويت 5 مراكز استشفائية جامعية وبالهجوم على كافة القطاعات الاجتماعية في القانون المالي

عقدت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها العادي يوم 17 نونبر 2019، وبعد وقوفها على سمات الوضع العام الدولي وتحليله وتقييمه للوضع الوطني، تعلن للرأي العام ما يلي:

- تسجل استمرار تفاقم ازمة النظام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان من نتائجها بلقنة المخزن للحقل السياسي والتضييق على الأحزاب المناضلة، وتحول الحكومة الحالية إلى حكومة تصريف أعمال يقتصر عملها على تنفيذ توجيهات المخزن والانصياع إلى املاءات المؤسسات المالية الدولية.

- تثمينها للمسيرة الوطنية التي دعت لها تنسيقية أكال للدفاع عن الحق في الأرض، يوم 8 دجنبر بالدارالبيضاء وتدعوا كافة مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي للانخراط القوي في هذه المسيرة، كما تدعو كافة الإطارات المناضلة إلى دعم هذه المعركة والانخراط فيها بقوة

- تحيي نضالات الطبقة العاملة في اشتوكة ايت باها حيث يتم الطرد التعسفي بالعشرات من العاملات والعمال ومع عمال وعاملات الخدمات الارضية بمطار محمد الخامس حيث اقدمت الادارة على طرد 200 عامل انتقاما من نضالهم واضرابهم المشروع ومع الطبقة العاملة في الاحياء الصناعية وقي المناجم (عمال منجم كماسة التابع للهولدينغ الملكي) وعمال النظافة والمناولة بالإضافة الى جميع فئات الموظفين في قطاع التعليم والعدل والصحة...

- تحيي عاليا كافة نضالات جماهير شعبنا المتضررة من العطش التي تخوضها مجموعة من المناطق حول الحق في الماء، كما تنبه إلى استفحال الوضع مستقبلا نظرا لقلة التساقطات هذه السنة مما يؤشر لسنة جفاف أخرى، مع استمرار الاستغلال العشوائي للموارد المائية واحتكارها من طرف كبار الملاك، مما يزيد من معاناة صغار الفلاحين وساكنة المناطق المتضررة.

- تنديدها بقرار تفويت 5 مراكز استشفائية جامعية للصندوق المغربي للتقاعد استمرارا في سياسة الخوصصة والهجوم على كافة القطاعات الاجتماعية لصالح رأس المال المحلي والأجنبي، الشيء الذي يؤكده مشروع قانون المالية الحالي. كما يؤشر كذلك على العجز المالي الكبير الذي تعاني منه الدولة والتي تحاول سده من خلال تفويت ما تبقى من القطاعات العمومية والاقتراض من الخارج.

- تنديدها بالإجراءات الانتقامية التي اتخذها المخزن ضد معتقلي حراك الريف للضغط عليهم وعلى عائلاتهم من أجل تحجيم نضالاتهم وضرب روحهم المعنوية. كما تطالب بإطلاق سراحهم الغير مشروط.

- تحيتها لكافة الثورات والاحتجاجات التي تخوضها الجماهير بعدد من دول المنطقة كلبنان والعراق والجزائر احتجاجا على الأوضاع المزرية التي تعاني منها شعوب المنطقة ومن اجل الحرية والديمقراطية والتخلص من الهيمنة الامبريالية. كما تحيي النضالات المستمرة للشعب السوداني من أجل استكمال مهام الثورة وتحصين المكتسبات الحالية.

- تنديدها بالانقلاب الذي قادته الرجعية اليمينية ببوليفيا ضد حكومة إيفو مورايس برعاية من الدوائر الامبريالية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي ما فتئت تتدخل في الشأن الداخلي للدول والهجوم على كافة الأنظمة الوطنية التي تحاول التخلص من هيمنتها. كما تحيي عاليا النضالات الشعبية التي تخوضها الشعوب بكل من الإكوادور والشيلي وايران احتجاجا على تدهور الأوضاع الاجتماعية والمطالبة بإرساء ديمقراطية حقيقية.

- تنديدها بالعدوان الغاشم الذي يقوده الكيان الصهيوني ضد قطاع غزة، والذي سقط على إثره العديد من الشهداء. كما تحيي المقاومة التي تقودها كافة الفصائل للدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني وتدعو كافة القوى الديمقراطية ببلادنا إلى لإحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 نونبر 2019.

الرباط في: 17 نونبر 2019

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يندد بكل أشكال العنف الذي تمارسه أجهزة القمع الطبقية ضد النساء في بقاع العالم ويطالب بوضع حد للإفلات من العقاب للمتورطين فيها

عقدت السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي اجتماعها العادي، عشية تخليد شعوب العالم باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء، وإذا كانت جريمة الاغتيال الوحشي ضد السياسيات النشيطات الأخوات الدومينيكان مناسبة لجعل 25 نونبر من كل سنة اليوم العالمي للقضاء على العنف، فإنه وبعد مرور عقود من الزمن لم يتمكن المنتظم الدولي ولا الحكومات التي تعهدت بعهوده وقراراته من نشر الوعي والحد من تزايده، بل أصبح العنف اليوم الوسيلة الناجعة بيد الدول الامبريالية وأجهزتها القمعية لتمرير سياستها وفرض توصيات بنوكها الدولية ، وإسكات كل صوت مناوئ، فمن اغتيال الناشطة السياسية السورية " هيفرين خلف" الى اختطاف الناشطة المصرية والمحامية "ماهينور المصري"من مقر نيابة أمن الدولة، الى تلفيق تهم واهية والحكم بالسجن لمدة 18 سنة في حق ثلاث نقابيات في ايران، وإعادة اعتقال عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المناضلة " خالدة جرار" من طرف القوات الاسرائيلية بعد أشهر من إطلاق سراحها، إذن سمات الوضع العام المتسم بالعنف السياسي الناتج عن السياسات الامبريالية ضد الشعوب المضطهدة ، يشكل المناخ الملائم الذي ينتج كل الأسباب المولدة للعنف ضد الشعوب،و يصيب النساء بشكل أشد، مما جعلهن في مقدمة الحراكات الاجتماعية التي تشهدها العديد من مناطق العالم.

أما في المغرب، فيحل الخامس والعشرون من نونبر هذه السنة ونساء المغرب يعشن أوضاعا متردية من أمية وفقر وبطالة، هذه الوضعية الاجتماعية الهشة تدفع أغلبهن الى العمل في ظروف لاإنسانية، ممتهنات للتهريب المعيشي، أوعاملات في ضيعات زراعية تفتقرن لأدنى شروط السلامة الصحية، أو كادحات في وضعية السخرة بأسواق الموقف...

نحييه نحن في المغرب في ظل نظام مخزني مستبد، حيث أصبح العنف أداة ووسيلة لترهيب وتركيع المواطنات ،تمارسه أجهزة الامن أمام مرأى ومسمع الجميع،و في ظل استمرار التوظيف السياسي للدين من طرف أجهزة المخزن وتحت رعاية الدولة مما أدى إلى انتشار الفكر الظلامي المعادي للنساء ولحقوقهن والذي يكرس النظرة الدونية التمييزية تجاه المرأة الى جانب الأعراف والتقاليد والثقافة السائدة ، مرورا بالنظرة النمطية تجاهها في المناهج التعليمية وفي الإعلام وصولا الى القوانين والسياسات، بل يشجع على تمرير فتاوى القتل و التكفير وهدر الكرامة، وممارسة العنف والترهيب لثني النساء على ممارسة حقوقهن او النضال من أجل تحقيق مطالبهن في الحق في الارض او الماء او فك العزلة عبر الربط الطرقي.

إن السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي، إذ تحيي هذا اليوم النضالي الذي يؤرخ لتضحيات نساء مناضلات، ويكرم شهيدات ضحين بحياتهن من أجل الحق في الكرامة ومواجهة الاستبداد، فإنها:

- تؤكد أن العنف المبني على الجنس الناتج عن النظام الاجتماعي الباتريارکي، يعتبر كذلك وسيلة للرأسمالية لتأبيد وضع النساء وتبضيعهن وجعلهن طعما سائغا لجشع الشركات التي تحقق الأرباح الطائلة على حسابهن، وفريسة سهلة لبطش الشبكات العالمية المتاجرة في أجساد النساء، ووسيلة فعالة لتمرير القيم الاستهلاكية الضرورية لاستمرار النظام الرأسمالي الطبقي؛

- تستنكر التزايد المطرد لمظاهر العنف ضد النساء، وتواتر جرائم القتل وبأبشع الطرق ، ونحمل الدولة المخزنية مسؤولية هذه الانتهاكات الجسيمة؛

- تدين هجوم الدولة على الخدمات العمومية من تعليم وسكن وشغل وصحة، والتي تتحمل المرأة في غيابها القسط الأكبر مما يجعلها فريسة لعنف مكثف ؛

- ترفض إذعان سياسة المغرب لإملاءات صندوق النقد الدولي ،ونعتبر أن وضعية النساء اليوم مؤشرات نوعية دالة عن فشل "النموذج التنموي الجديد " والذي لن يجلب لنا إلا مزيدا من الفقر والبطالة وعدم الاستقرار والأمن ؛

و تطالب :

- بمراجعة قانون 13 - 103 بما يكفل مناهضة حقيقية للعنف المسلط على النساء. والكشف عن مصير ملفات التحقيق في جرائم قتل النساء وجعل حد للإفلات من العقاب للمتورطين فيها، إعمالا للعدالة وإنصافا للضحايا؛

- بإلغاء كافة المواد المشجعة على ممارسة العنف والجريمة بحق المرأة وخصوصا في قانون العقوبات ؛

- بوضع استراتيجية حقيقية من أجل القضاء على العنف ضد النساء ووضع كافة الوسائل الكفيلة بتفعيلها وإشراك المنظمات غير الحكومية في إقرارها وتنفيذها وتقييمها.

كما تحيي بقوة وإصرار نضالات النساء في مختلف بقاع العالم ضد كل أشكال العنف المتزايد في العالم، من عنف الاحتلال والحروب والعدوان والعنصرية والاستغلال الطبقي والاضطهاد والتمييز والجهل والأصولية، وتضم صوتها إلى كل الأصوات النسائية التي ترفض تزكية الإفلات من العقاب الذي يطبع أغلب جرائم العنف ضد النساء؛

- وتؤكد وقوفها إلى جانب النساء بالمغرب من عاملات، وفلاحات كادحات، وطالبات، ومعطلات ضحايا القمع المستمر، ومهاجرات ونازحات هاربات من جحيم الحروب والعدوان، وأمهات عازبات ومطرودات من المعامل والضيعات وغيرهن من فئات النساء اللواتي يرزخن تحت نير العنف بكل أصنافه وفي مقدمته العنف الاقتصادي للسلطة، معبرة عن استنكارها للتجاهل المستمر للدولة لمطالب الحركة النسائية والحقوقية والديمقراطية بشكل عام، المطالبة بحماية النساء وتمكينهن من كافة حقوقهن.

- وتعلن انخراطنا كقطاع نسائي للنهج الديمقراطي في الجبهة الاجتماعية ونثمن مبادرة التأسيس ونتمنى أن تكون قضية المساواة الفعلية بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء من ضمن أولويات الجبهة.

السكرتارية الوطنية

الرباط، في 25 نونبر 2019

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الدار البيضاء

عاملات انتيرطرونيك المغرب، يعتصمن بمقر الشركة

بعد الإغلاق خارج المساطر القانونية حوالي 300 من عاملات (الأغلبية الساحقة) وعمال شركة انتيرطرونيك المغرب INTERTRONIC maroc تعيش مآسي التشرد، وذلك منذ 2 شتنبر 2019. توجد الشركة بعين بورجة بالدار البيضاء.

فرغم التدخل النقابي (الاتحاد المغربي للشغل)، ورغم الوقفات والمسيرات، ورغم تدخل مندوبية الشغل...فان مسؤولي الشركة (إحدى فروع المجموعة الفرنسية Savoy international)، متمادون في تحديهم للقوانين الجاري بها العمل في ميدان الشغل.

تحت وطأة البطالة والتشرد، أمام تعنت الباطرونا، أمام تقاعس أجهزة الدولة المختصة، فقد قررتلعشرات من الضحايا الاعتصام داخل الشركة، يوميا وليليا مطالبة حقوقهم المشروعة.

ففي هذه الظروف الصعبة (البرد القارص، المطر، الجوع، الخوف من تدخل قوات القمع...)، قام وفد بزيارة تضامنية للضحايا الرأسمال المفترس، وفد مثل النهج الديمقراطي، فرع المحمدية، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع المحمدية، شبكة التقاطع للحقوق الشغلية، جهة الدار البيضاء الكبرى، وذلك يوم الأربعاء 20 نونبر 2019.

ليست هذه الزيارة، وسوف لن تكون الأخيرة، ما دامت الضحايا بقيت في حاجة إلى تضامن الأحرار والحرائر، وإلى فضح ممارسة الباطرونا المفترسة.

عاملات دوليطيكس في اعتصام مستمر

تأسست شركة دوليطيكس Dollytex (قطاع النسيج بعين السبع)، سنة 1984، تشغل بين 110 و150 عاملة (90 في المائة) وعامل. راسما فرنسي.

اشتغلت العديد من العملات في الشركة منذ تأسيسها.

مع بيع الشركة سنة 2018 ، بدأت المشاكل من المالك الجديد. ومنذ ابريل 2019، توقفت الشركة عن أداء أجور الأجراء، وعن دفع المساهمات القانونية للصناديق الاجتماعية (صندوق الضمان الاجتماعي،...). وها كذا حكم الباطرون الجديد على 110 عاملة وعامل بالتشرد، فرغم مبادرات نقابة الاتحاد المغربي للشغل، وتدخل المندوبية، والحكم القضائي لصالح الضحايا فان، الباطرون "المسلم المغربي"، الذي أصبح يمتلك 70 في المائة من رأسمال الشركة، يعتبر نفسه فوق القانون، مما دفع بالضحايا الاعتصام بشارع يوسف ابن تاشفين أمام مقر له، وذلك في ظروف صعبة.

تلبية لدعوة المعتصمات، قام وفد بزيارة تضامنية للضحايا الرأسمال المفترس. ممثل لوفد كل من النهج الديمقراطي، فرع المحمدية، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فرع المحمدية، شبكة التقاطع للحقوق الشغلية، جهة الدار البيضاء الكبرى، وذلك يوم الأربعاء 20 نونبر 2019.

ستتكرر مثل هذه الزيارة ما دامت الضحايا لم تسترجع حقوقها كاملة، وبقيت في حاجة إلى تضامن الأحرار والحرائر، وإلى فضح ممارسة الباطرونا المفترسة.

الرباط

جامعة القطاع الفلاحي تعتبر مشروع ميزانية 2020 تكريس لسياسة إغناء الأغنياء وتفقير الفقراء

انعقد يومه الثلاثاء 19 نونبر 2019 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط الاجتماع الأسبوعي العادي للكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي؛ وبعد التداول في عدد من التقارير التي شملت مختلف أنشطة الجامعة، التنظيمية والتكوينية والنضالية والإشعاعية، مركزيا وعلى مستوى الفروع والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية والوقوف عند أهم المستجدات العامة والقطاعية، فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تسجل ما يلي:

1. دعوتها كافة مناضلات ومناضلي الجامعة إلى التعبئة القوية قصد إنجاح الحملة النضالية الوطنية من 01 إلى 15 دجنبر المقبل؛ والتي قررتها النقابة الوطنية للعمال الزراعيين التابعة لجامعتنا من أجل رفع التهميش والتمييز اللذين يعانيهما العمال الزراعيون، نساء ورجالا، بدءا بالمساواة في الحد الأدنى للأجور وفي مدة العمل اليومية بين القطاع الفلاحي والصناعي وضمان شروط الصحة والسلامة وتحسين ظروف العمل واحترام مدونة الشغل على علاّتها.

2. دعمها التام للبرنامج النضالي للنقابة الوطنية لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (إضراب 28 نونبر الجاري وإضراب 12 دجنبر المقبل، المرفوق بوقفة احتجاجية مركزية بالرباط) وتثمينها للعمل التنظيمي والنضالي على مستوى العديد من النقابات الوطنية التابعة للجامعة: النقابة الوطنية للمحافظة العقارية، النقابة الوطنية لموظفي وزارة الفلاحة، النقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية، النقابة الوطنية للمياه والغابات...وغيرها؛ ودعوتها كافة المناضلات والمناضلين إلى مواصلة العمل لتحقيق مطالبها القطاعية الخاصة، عبر برامج تعبوية ونضالية مضبوطة.

3. تأكيدها على موقف الجامعة بشأن معايير الترقي الخاصة بالموظفين/ات، المعبر عنه رسميا من خلال مراسلة الجامعة بتاريخ 09 أكتوبر الماضي، وحرصها على الحفاظ على التوازن وعلى عدالة المعايير التي تم التأسيس لها بشكل تشاوري وتشاركي منذ عدة سنوات، إنصافا للجميع.

4. تثمينها للعمل التنظيمي لفئات المتصرفين والتقنيين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين وحاملي الشهادات غير المدمجين في السلاليم المناسبة،...؛ ودعوتها إلى تطويره وتقويته بما يستجيب للتطلعات والمطالب الفئوية المشروعة؛ مع تأكيد دعوتها للتحضير لعقد الملتقى الوطني الأول للمحررين ولتفعيل التوصيات الصادرة عن الملتقى الوطني الأخير للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين.

5. دعوتها إلى عقد اجتماع اللجنة الوطنية لمستخدمات ومستخدمي المؤسسات العمومية المنخرطة في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR) التابعة للجامعة وتفعيل برنامجها النضالي من أجل العدالة والإنصاف، ولمواجهة الحيف الكبير الذي تعانيه الشغيلة المنخرطة في هذا النظام، وما يترتب عنه من تقهقر مادي ومعنوي خطير بعد إحالتهم على التقاعد.

6. تثمينها لمختلف أنشطة شبيبة القطاع الفلاحي وتنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي والغابوي، ودعوتها كافة المناضلات والمناضلين لتظافر الجهود قصد التحضير الجيد للمؤتمر القادم لتنظيم المرأة، وإنجاح مختلف الأنشطة المبرمجة لفئات الشباب والنساء بقطاعنا، بما يستجيب لتطلعاتهم ومطالبهم الخاصة.

7. دعمها لسائر النضالات بالقطاع الفلاحي وتضامنها مع سائر فئات الشغيلة المناضلة، خاصة نضالات موظفي وزارة المالية وعمال نقل البضائع بمطار محمد الخامس ومطالبتها الملحة بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف.

8. تأكيدها رفض الجامعة جملة وتفصيلا لمشروع القانون التكبيلي لحق الإضراب المطروح على طاولة الحوار مع الحكومة ابتداء من الأربعاء 20 نونبر، ورفضها لمشروع القانون حول النقابات المهنية وللمخطط التخريبي للوظيفة العمومية وللتعديلات الهادفة إلى إقرار مرونة أكثر توحشا داخل مدونة الشغل.

9. رفضها لمشروع الميزانية عن سنة 2020 المقدم للبرلمان والذي سيزيد حتما من إغناء الأغنياء وتفقير الفقراء ومن رهن مستقبل الأجيال القادمة نتيجة تفاقم مديونية الدولة الداخلية والخارجية.

10. نداءها للمشاركة في الوقفات المنظمة يوم 29 نونبر بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وتنديدها مجددا بالعدوانية الصهيونية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني وبالموقف الإمبريالي الأمريكي الأخير الذي أقر بشرعية إقامة المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية والمناقض للقرارات الأممية، ودعمها اللامشروط لكافة النضالات العمالية والشعبية عبر العالم في مواجهة الرأسمالية المتوحشة والاستغلال والعدوانية الإمبريالية، ومن أجل التحرر الوطني والديمقراطية والكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان للجميع.

صفرو

الصحة بؤرة غضب شعبي ضد الدرك الأسفل من المواطنة

وضعت سيدة منحدرة من دوار آيت الطالب مولودها التوأم أمام باب المستشفى الجامعي الحسن الثاني بفاس أمام الملأ وتحت أنظار واحتجاج العشرات ممن كانوا ينتظرون فرصة الدخول للتداوي داخل المستشفى.

و قبل ذلك كانت هذه السيدة تقدمت في حالة ألم لقسم الولادة بالمستشفى الإقليمي محمد الخامس بصفرو، الذي أحالها على المستشفى الجامعي بفاس بداعي أن حالتها مستعصية ولا وجود لطبيبة مداومة تسهر على حالتها. لكن فور وصولها لقسم الولادة بفاس، رفض مسؤولون هذا الأخير استقبالها وهذه المرة بداعي أن حالتها سهلة وعادية وبسيطة، وعليها الرجوع إلى صفرو. وفور خروجها لباب المصلحة أحست بآلام المخاض ووضعت توأما بمساعدة زوجها وإحدى السيدات المحاضرات وتحت احتجاج الحضور من المرتفقين.

الحادث كان موضوع بلاغ تنديدي أصدره الفرع الجهوي للجمعية المغربية لحقوق بجهة فاس / مكناس ،أعقبه توقيف المنذوب الإقليمي لوزارة الصحة بصفرو كإجراء لمحاولة إنقاذ ماء وجه الوزارة.

هذا وكان المستشفى الإقليمي بصفرو شهد احتجاجا كبيرا وزاخم دعا له فرع Amdh بصفرو وحضرته عاملات الحي الصناعي بكثافة للتنديد بوفاة إحدى زميلاتهن (سناء) إثر عملية توليد انتقلت خلالها الفقيدة من صفرو إلى فاس حيث لفظت أنفاسها الأخيرة بالمستشفى بفاس بعد التأخر في التدخل مما فاقم حالة النزيف لديها .الحادث كان عرف توقيف مدير المستشفى الإقليمي بصفرو، لكن نزيف قطاع الصحة مستمر وواعد بمزيد من الاحتجاجات حتى إشعار آخر.

مصطفى خياطي: 19نونبر 2019

الصحة : تخريب و تسليع و رأسمال أجنبي.
حكومة تصريف نوايا و مخططات الطبقة السائدة

منح مشروع قانون المالية برسم سنة 2020، 4000 منصب مالي لوزارة الصحة، فيما الخصاص يصل 97761 من الأطر الطبية والتمريضية ،موزعة كالتالي:32387 طبيب و64774 ممرض وتقني، أي أن وزارة الصحة المغربية ستكون بحاجة ل:12000 طبيب و50000 ممرض وتقني.

هي أرقام رسمية قدمها وزير الصحة المغربي آيت الطالب، ولكن ليس حرصا منه على تحصين الصحة العمومية للمغاربة ودعوة البرلمان إلى إعادة مناقشة ميزانية وزارة الصحة، في أفق تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات وتجويدها وتقريب خدماتها للمناطق النائية، وجعل خدماتها ملائمة للمعايير الدولية كما تحددها منظمة الصحة العالمية OMS. بشروط المعيارية التي تقدمها العهود الدولية وخصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الوزير بعد عرضه للأرقام المذكورة أعلاه قدم البديل المملى عليه، والمنبثق من إحدى فقرات خطاب رئيس الدولة خلال افتتاح البرلمان في أكتوبر 2018، وهي الفقرة التي تدعو وتتيح للرأسمال الأجنبي الاستثمار في قطاع الصحة مما يعني مزيد من تسليع هذه الخدمة الاجتماعية والضرب المنهج للمجانية ومزيد من التخريب في هذا القطاع ورفع اليد المنهج كذلك للدولة وترك المواطن عرضة لجشع ومزايدات القطاع الخاص.

19 نونبر 2019

المحمدية

مشاكل الساكنة تتفاقم في ظل لا مبالاة المسؤولين والاستخفاف بمطالبهم المشروعة

1 – دوار الصافي: ورثة الكحيل محمد ضحايا التشريد، 20 فرد، يعيشون ظروف صعبة بعد إفراغهم من براكة تعيش فيها العائلة منذ أكثر من نصف قرن. البراكة رقم 257، بدوار الصافي. الأوراق الإدارية تثبت ذالك.

2 – دور بني موغيت: شركة العمران تتماطل في تنفيذ وعودها رغم هدم الضحايا لمساكنها و مغادرة الأرض كما طلبت بذلك الشركة. الجاري به العمل في هذا النوع من الحالات: بعد 3 أشهر من الهدم، تستفيد الضحايا من بقع أرضية لبناء مساكنها "القانونية".

كانت الأسر التي تعيش التشريد منذ أكثر من سنتين، تقطن في المنطقة منذ الاستعمار، خلال استرجاع الأراضي من المعمرين الأجانب. طرح المشكل عندما فوتت الأراضي لشركة العمران العملاقة.

3 – دوار شحاوطة بني يخلف (دوار الخدود): العشرات من الأسر تعيش تحت تهديد الإفراغ بالقوة. شبح التشريد يلوح في الأفق.

4 – العديد من الأسر القاطنة بكاريان البرادعة ، وكاريان المسيرة في انتظار "الاستفادة" من بقع او سكن لائق.

5 – آلاف من سكان مشروعي "فتح1" و "فتح2" يعانون من غياب البني التحتية الضرورية: المستوصف، المؤسسات التعليمية...زيادة على الأضرار الصحية و البيئية التي يسببها معمل الياجور لساكنة "فتح1".

التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد تخوض إضرابا وطنيا يومي 3 و 4 دجنبر

تعود التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد إلى الاحتجاج مجددا عبر خوض إضراب وطني يومي 3 و4 دجنبر 2019، وذلك بعد سلسلة من الأشكال النضالية خلال الموسم الدراسي الماضي، حيث خاضت إضرابا مفتوحا مرفوقا باعتصامات بالمبيت، ومسيرات أمام وزارة التربية الوطنية وأمام البرلمان وفي كل شوارع المدن المغربية، والتي عرفت تدخلات أمنية وحشية أسفرت عن إصابات خطيرة وعن استشهاد عبد الله حاجيلي والد أستاذة ، وذلك لإسقاط التعاقد والمطالبة بالإدماج الفوري دون قيد او شرط في أسلاك الوظيفة العمومية.

كما دعت التنسيقية من خلال بيانها إلى مسيرات جهوية في اليوم الأول للإضراب، ودعت الإطارات النقابية والجمعوية إلى تجسيد التضامن في هذه المعركة النضالية التي تدافع عن المدرسة العمومية كشأن يهم كل الغيورين على تمدرس جيد وشعبي وديمقراطي لكافة أبناء الجماهير الشعبية لكي لا يفوت ما بقي منها إلى لوبي القطاع الخاص.

حول تجربة الحركة النقابية بالبحرين

تمام أبوصافي

"تاريخ حافل بكفاح مرير، باستقطاب ألاف العمال، و هذا رغم المنع القانوني. لكن مع القانونية، تمكن النظام من استقطاب القيادات النقابية، مما افقد الحركة النقابية البحرينية جماهيريتها"(ع.ف).

يبدو تاريخ الحركات العمالية في البحرين امتدادا طبيعيا وخطا متوازيا للحركات السياسية والنضالية التي شهدتها الساحة البحرينية طيلة العقود الماضية. فالحركة العمالية البحرينية التي تعود بجذورها إلى أكثر من نصف قرن مضى أبرزت ملامح تاريخ سياسي ونضالي لا تخطئه الذاكرة من خلال الرموز الوطنية والسياسية التي لعبت دورا بارزا بتبنيها مطالب العمال نحو واقع عمالي أفضل ما أزال الفواصل بين الهم السياسي والهم المعيشي أمام هيمنة أجنبية.

ولعل أبرز هذه الصور في تاريخ الحركة العمالية البحرينية ما شهده العام 1938 عندما رفع عمال شركة نفط البحرين مطالبهم بتشكيل نقابة لهم على أساس وطني وديمقراطي وهذا ما يبرز ملامح النضوج لدى حركة عمالية قدر لها الكثير من الضربات الموجعة.

ومع فترة الخمسينات برزت أدوار الحركة العمالية التي اعتمدت على حركة هيئة الاتحاد الوطني التي قادت مطالب العمال البحرينيين من خلال تأسيس اتحاد انضم إلى عضويته 15 ألف عامل آنذاك. وعلى رغم الاضرابات العمالية والشعبية التي أجبرت حكومة الانتداب البريطاني على الدخول في حوارات مع مندوبي العمال للتوصل إلى قانون للعمل ينص على حرية تشكيل النقابات والاتحادات المهنية في العام 1957 فان اتحاد العمل البحريني قوبل بعملية اقرب إلى عملية الاجتثاث وانتهى به الأمر بين الاعتقالات والنفي لكوادر الهيئة ما أدى إلى تجميد العمل بالبنود المتعلقة بالتنظيم النقابي في ذلك القانون.

جاء العام 1965 ليشكل محطة نضالية بارزة في تاريخ البحرين حين قامت شركة نفط البحرين بطرد 1500 عامل في ظل أوضاع أقل ما توصف به بالأوضاع المتردية فكانت الشرارة لانطلاقة الانتفاضة الشعبية في شهر مارس/ آذار والتي طالبت بالاستقلال وطرد الاستعمار من اراضي البحرين ولم تخل أجندة المناضلين آنذاك من المطالبة بعودة المفصولين إلى أعمالهم والسماح لهم بتأسيس نقاباتهم العمالية واتحاداتهم المهنية لكن الرد لم يختلف كثيرا عما كان عليه في الخمسينات فكان الاعتقال والنفي والرصاص لغة حوار الاستعمار مع الحركات العمالية.

ومع بداية مرحلة الاستقلال الوطني انتقلت الحركة العمالية إلى محطة تاريخية أخرى إذ مارست حضورها عبر تشكيلات عمالية سرية تطورت للعلن العام 1971 حين تم تأسيس اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال والمستخدمين وأصحاب المهن الحرة لتشهد ولادة مرحلة جديدة من المطالبة العلنية بحقوق العمال. وقد وقع وثيقة طلب الاعتراف باللجنة التأسيسية ما يقارب 3000 عامل لكن الرفض كان الإجابة المقابلة لهذه المطالب ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة العمالية الشعبية في مارس/ آذار العام 1972 بعد ان أعلن العمال الإضراب العام مطالبين بتشكيل الاتحاد والنقابات.

ومع قدوم أول تجربة برلمانية عرفتها البحرين في العام 1974 انتخب البحرينيون ممثلية للمجلس الوطني وتحقق الفوز لكتلة الشعب التي كانت وضعت ضمن برنامجها دعم الحركة العمالية باعتبارها مطلبا أساسيا وتبعا لحال الانفراج السياسي الذي شهدته البحرين آنذاك استثمرت هذه الحركة هذه الأجواء بتأسيس أربع نقابات وتم تشكيل لجنة تبنت العملية التنسيقية فيما بينها لكن صيف العام 1975 حمل نهاية غير سعيدة للمجلس الوطني الذي أمر بحله ليتم تطبيق قانون أمن الدولة وينتهي الأمر بإجهاض التجربة النقابية واعتقال قياداتها.

ولأن المرحلة التالية غلفت بطابع أمني صارم جعل الحركة العمالية تتجه نحو العمل السري الذي قاد الكثيرين منهم إلى الاعتقالات ولسنوات طويلة، لكن مطالب الحركة وجدت طريقا آخر لها من خلال اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين ولجنة تنسيق بين النقابات في الخارج وسعيها في جميع المحافل والمؤتمرات العربية والدولية وخصوصا بعدما توحدت الإرادة العمالية باتحاد اللجنة التأسيسية ولجنة التنسيق في الخارج في إطار اتحاد عمال البحرين كخطوة تاريخية تحققت في فبراير/ شباط العام 1978.

في العام 1979 أصدرت الحكومة مراسيم بتشكيل اللجان الاستشارية ثم اللجنة العمالية الدائمة واتبعتها بمراسيم عن اللجان العمالية المشتركة ومن ثم اللجنة العامة لعمال البحرين العام 1983 غير ان هذه الخطوات اعتبرت من قبل قياديي الحركات العمالية خارج البحرين محاولة من الحكومة البحرينية لإعطاء شرعية نقابية لهذه اللجنة التي لم تكن لتتمتع بمعايير وشروط التنظيم النقابي الحر والمستقل عن الحكومة.

ومع بداية مرحلة التسعينات وبروز التحركات الشعبية للمطالبة بعودة الحياة النيابية عادت المطالبات العمالية بشكل أكثر وضوحا على الساحة المحلية من خلال المطالبة بالانتقال إلى التنظيم النقابي السليم والصحيح والمتمثل بإصدار قانون النقابات العمالية ضمن المعايير والاتفاقات وخصوصا الاتفاقين الدوليين 87 و98 المتعلقين بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية والاتفاق العربي رقم 86 بشأن حق التنظيم النقابي. وتقدم التنظيم العمالي بمذكرة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية طالبت بتطوير التشريعات العمالية والتحول إلى العمل النقابي بصورته المتعارف عليها دوليا.

وبصدور المرسوم الملكي للعمل بقانون النقابات العمالية سجل يوم 24 سبتمبر/ أيلول 2002 ميلاد عهد جديد في تاريخ الحركات العمالية في البحرين، وأصبح العمل النقابي تبعا لهذا المرسوم واقعا يفرض نفسه بقوة بعدما كان مطلبا تعايش معه البحرينيون بتحد كبير لم يخل من العمل الشاق والسجن والمنفى.

كيف تتعامل نقابات اليوم مع التحديات التي تواجه الحركة العمالية في البحرين بعدما باتت تعمل بالعلن وبصورة يكفلها القانون؟ وكيف يبدو الوعي العمالي بدور هذه النقابات؟ وهل تتعامل الشركات مع النقابات كشريك أساسي في العمل؟ هذه الأسئلة نطرحها في هذه الحلقة على الأمين العام للاتحاد العام لنقابات البحرين عبدالغفار عبدالحسين في هذا اللقاء الذي يتزامن مع الاحتفال بعيد العمال في الأول من مايو/ أيار.

– لكن كيف تفسر أن عدد المسجلين لدى الاتحاد العام من عمال البحرين لا يزيد عن 10 آلاف عامل وهذا رقم لا يمثل الغالبية العمالية في البحرين؟

– أود أن أؤكد أننا لم نتبع سياسة الكثير من الاتحادات في العالم والتي تفرض على العامل أن ينضوي تحت عضوية النقابة ونحن نؤمن بأن هذا خطأ، إذ يترك الخيار للعامل في عملية الانضمام لعضوية النقابة، أيضا أننا نؤمن في الفترة المقبلة أن هذا العدد سيرتفع بشكل ملموس وهذا سينتج عن ارتفاع عدد النقابات التي ستشهر خلال الفترة المقبلة وخصوصا بعدما يتم إصدار مراسيم بإشهار نقابات في القطاع العام وبالتالي هذا سيترتب عليه نضج ووعي أكبر لدى العامل أو الموظف البحريني.

– كيف تسير الأمور الآن بشأن عملية المطالبة بوجود نقابات في القطاع العام؟

– هذه المطالبة قائمة ولابد هنا أن نشكر رئيس الوزراء صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة على اهتمامه بضرورة الانتهاء من إعداد الصوغ النهائي لتشكيل النقابات داخل القطاع الحكومي. وطرح هذا الموضوع خلال اجتماع الأمانة العامة بسمو رئيس الوزراء أخيرا وأبدى سموه تقديره لهذه الضرورة بالنسبة الى العمال في القطاع العام وأكد الاقتراب من الصيغة النهائية للتشكيل النقابي داخل القطاع العام الذي سيقدم دفعة قوية في مسيرة الحياة النقابية في البحرين.

– ما هي التحديات التي تواجهكم سواء في الاتحاد أو باعتباركم رئيسا لنقابة شركة نفط البحرين «بابكو»؟

– في تصوري ان المعوقات التي تعترضنا الآن يمكننا ان نتغلب عليها فيما لو التزمنا بالقانون الخاص بالعمل النقابي. وأية معوقات تحدث فهي تبدو أمرا طبيعيا في واقع الأمر ونتعامل معها من خلال الحوار البناء وغالبيتها تتلخص في مطالب عمالية تعاملنا معها في الماضي بشكل إيجابي.

– هناك من يردد ان بعض الجمعيات السياسية تحاول فرض إرادتها أو تسييس العمل النقابي في بعض النقابات العمالية في البحرين، إلى أي مدى صحة هذا الكلام؟

– نحن باعتبارنا اتحادا عاما لنقابات عمال البحرين نحترم ونقدر جميع مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات السياسية وتربطنا بها معرفة وعلاقة طيبة للغاية. وهناك حق لكل عامل آن ينتسب لأية جمعية سياسية بحسب تطلعاته أو رؤيته لكن لا يجير أو يتم تسييس العمل النقابي. فنحن نحترم انضمام الأفراد لجمعيات سياسية لكننا لا نقبل أن يأتي بأفكار الجمعية السياسية المنتمي إليها ويفرضها داخل الاتحاد وهذا أمر لم نشهده حتى الآن في داخل الأمانة العامة.

رحلة الطالب المناضل، من الجامعة إلى الشارع العام

ع. الصادق بنعزوزي

ما مصير المناضلين الجامعيين بعد التخرج وهل تكفي حضانة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لوحدها، لإعدادهم إعدادا يمكنهم من إنجاز مهامهم التاريخية على أكمل وجه؟ هل يمكن أن تضطلع الأحزاب الإصلاحية بدور ما في هذا الإعداد؟ وما الأطراف الأخرى الملقى على عاتقها-إن وجدت- المساهمة في هذه المهمة الحساسة؟

تلك أسئلة/مفاتيح لإلقاء الضوء على أزمة الطالب المناضل بعد التخرج من الجامعة.

أسئلة لا تسعى المقالة لتقديم إجابات شافية كافية عليها بقدر ما ستحاول إثارة حفيظة الرأي العام المناضل وفضوله حولها.

لقد عمل المناضلون التقدميون بالجامعات المغربية ومنذ عقود مديدة، وفي إطار صراع مرير ضد التيارات البيروقراطية، على وضع الحركة الطلابية في سياقها الصحيح، ذلك السياق الذي يجعل منها رافدا قويا من روافد حركة التحرر الوطني ككل. وقد أيقن جمهور المناضلين الطلاب منذ زمن أن ذلك ليس ممكنا إلا عبر ربط أزمة الطلاب بأزمة الجماهير الشعبية تبعا للعلاقة الجدلية التي تربطهما. هذا الربط الذي يفرض على الحركة الطلابية تزويد حركة التحرر الوطني بكوادر ثورية ستحترف الثورة متغلغلة في صفوف الجماهير المسحوقة وفي صفوف المثقفين لتنظيم كافة الشعب تحت قيادة البروليتاريا والظفر بالحرية السياسية.

ومن الأسئلة التي صارت في الآونة الأخيرة موضة عند العديدين: أين الكوادر الثورية التي تخرجت من الحركة الطلابية منذ عقود؟ وكأن حركة التحرر الوطني تجني كل سنة كوادرها الثورية ببساطة كما يجني الفلاح كل سنة زيتونه أو ثموره. ليست المهمة بالأمر الهين يا سادة، إننا، إضافة للصراع الذي تعيشه الحركة الطلابية، نتحدث عن عناصر من البورجوازية الصغيرة والتي تتصف تاريخيا بالانتهازية والحربائية والخيانة وضيق الأفق والتذبذب" بين الأمل والخوف"، على حد تعبير الرفيق فريدريك انجز ...فليس من السهل بتاتا إعداد كوادر للثورة من هذه الفئة غير المستقرة حتى من حيث موقعها الطبقي، على أن الشعب -أي شعب- هو الآخر لا يحتاج أن يصير كل أعضائه كوادرا، بل لا يحتاج إلا لبعض الكوادر الحقيقية التي تضحي فعلا بمصالحها الشخصية التافهة من أجل المصالح الطبقية للجماهير المسحوقة قاطبة، والتاريخ على امتداده الطويل لم يعرف سوى بعض الكوادر النابغة في تخطيطها والصادقة في مبادئها ، فخلد أسماءها فخرا واعتزازا، ومن ملايين شهداء الثورات الطبقية الكبرى نحن لا نعرف اليوم سوى أسماء بعض الكوادر الخالدة.

ويزيد من صعوبة الأمر عندنا واقع التراجع الكبير والوضع المزري الذي أصبحت

تعيشه الحركة الطلابية في مختلف المواقع الجامعية. فالنظام لا يعتمد اليوم لاختراق هذه الحركة التي كانت له على الدوام سدا منيعا يحول بينه وبين مساعيه، على القوى الإصلاحية والقوى الظلامية وعلى الأشخاص المخبرين وحسب، بل صارت له تنظيمات عميلة برمتها تحرص على مصالحه وتمكنه من احتواء الحركة

احتواء خطيرا وتنوب عليه في تكسير جماجم المناضلين ومحاصرتهم ... هكذا أصبحت الحركة الطلابية في أحسن أحوالها حبيسة واقعها اليومي المعيش تلملم أطرافها لتحصين أبسط المكتسبات المتبقية من إرث نضالي كبير.

وعلى عرش هذه الإشكاليات التي تنبع من الحركة الطلابية ذاتها تتربع مشكلة موضوعية بالنسبة لها وهي هذا الفراغ الذي يعرفه الريبرتوار السياسي ببلادنا من التنظيمات والمنظمات الثورية التي فتح غيابها الباب على مصراعيه للتيارات الإصلاحية البيروقراطية لتلطيف الصراع وتحريف وعي الشعب المقهور. فالشعارات الثورية الجامعية والأحلام الحمراء سرعان ما تتبخر في الهواء بمجرد الخروج من الجامعة عندما لا يجد حاملها لها مكانا في الشارع، بيته الجديد، حيث لا وجود للجماهير الطلابية ولا للحرم المحصن بقوتها، ولا وجود للفصائل المتناحرة حول تكتيكات الثورة ولا لأوطم ...

لا شيء سوى عقبات عتيدة من الجهل المعشعش في أدمغة الكادحين المتبرجزين وعصي البوليس وبين كل عميل وعميل عميل ثالث .

يجد طالب الأمس المناضل نفسه يتيما هنا من جراء هذه الهوة الكبيرة التي تفصل بين خطابه والواقع، يستوعب شيئا فشيئا أن ما كان يبدو له قريبا وسهل المنال هو في الحقيقة قصي وعصي ويكاد يكون شبه مستحيل. وتحت وطأة واقعه المعيش والمزري غالبا وبفعل التيه والحيرة وانسداد الأفق، يجد نفسه قد ارتمى إما في أحضان الرجعية أو في أحضان الإصلاحية، أو يظل متمسكا بخطابه القديم وهذا النوع الأخير هم القلة القليلة والتي من المفترض أنها تعمل على إيجاد بديل حقيقي أدى غيابه لاستسلام أغلب مناضلي الأمس وسلوكهم المسلكين السابقين .

فأما المرتمون في أحضان الرجعية القائمة فهم نوعان كذلك: نوع يلتحق مباشرة بجهاز الداخلية أو بقية أجهزة الدولة فيصبح جزءا من دولاب ينهب الجماهير ويقمعها ويسن الضرائب ويحصلها ويحمي مصلحة الحاكمين.. والنوع الثاني هم المرتدون عن مبادئهم الذين لم يلتحقوا بأجهزة الدولة لكنهم أعلنوا المهادنة معها وباركوها. ولا يقل عنهم رجعية أولئك المرتمون في أحضان الأحزاب الإصلاحية التي أثبت التاريخ في محطات عديدة - محليا وقطريا﴿ 1965 و1967 نموذجا﴾ خيانتها وانتهازيتها واصطفافها لجانب النظام وتنفيسها عن أزماته... فالإصلاحيين عموما -و بلغة البيان الشيوعي- لا يسعون إلى قلب البنية القائمة إنما أقصى مساعيهم القيام بإصلاحات من داخلها، إصلاحات ستطيل دون شك من عمرها وستحافظ عليها. لذلك تراهم هم الآخرين في أحسن أحوالهم- وبعد استبدالهم شعار الثورة الوطنية بشعار الوظيفة والبيت والزوجة انسجاما وأفقهم الضيق- يخوضون معارك فئوية خبزية محضة ويعزون أنفسهم بانتصارات وهمية وبطولة مفترضة .

وأما النوع الثالث وهم القلة القليلة من المناضلين الذين لم يرتموا في أجهزة الدولة ولم تغرهم الخطابات الإصلاحية، فهم إضافة لنذرتهم مشتتون وغير مستعدين كفاية، إضافة كذلك ليس لقلة المبادرة لديهم، بل لعدائهم الغريب لها. وأما مجهوداتهم النضالية فأحادية الجانب إذ لم يراكموا على المستوى التنظيمي شيئا -خاصة إذا سلمنا أن حزب النهج الديمقراطي أسس من بقايا الحملم أساسا وليس من خريجي الحركة الطلابية المتأخرين- فتوزع بعضهم على الإطارات الجماهيرية وجمعيات المعطلين، الإتحاد المغربي للشغل...يحاولون الاحتماء بها وتسييد أفكارهم من خلالها، بينما قاطع البعض الآخر حتى هذه الإطارات دون أن يتمكن لحد الآن من تقديم بديل لها.

لكن، وعلى الرغم من كون هؤلاء المناضلين لم يتمكنوا من إيجاد بديل تنظيمي لحد الآن- عساه يكون قريبا- وعلى الرغم من أن مجهوداتهم غير كافية، إلا أنهم تمكنوا من إيصال شيء من الوعي المطلوب لشريحة مهمة من الجماهير الكادحة عموما والشباب خصوصا، وينعكس ذلك في الهبات الجماهيرية العفوية والمتفرقة التي تشهدها البلاد بين الفينة والأخرى، استشهد فيها من استشهدوا وامتلأت السجون بخيرة الشباب ولا تزال جماهيرنا مندفعة نحو الحرية بلا بوصلة وفي مقدمتها أضعاف من استشهدوا واعتقلوا من الشباب وهم على أتم الاستعداد للتضحية على درب رفاقهم. فمن يحتوي هذا السيل العارم ويوجهه صوب العدو مباشرة؟

طبعا، فمهمة إيصال الوعي كذلك لن تكفي في غياب المهمة الأساسية: " مهمة بناء نظيم بروليتاري قومي، يتولى التحريض السياسي بين الجماهير داعيا في كل مكان إلى شعاراته الثورية." تنظيم ثوري حقا يستطيع لم شتات جميع المثقفين والمناضلين ورص صفوف الشعب وتنظيمه ليخوض المعركة الحاسمة. تنظيم قوي على المستويات التنظيمية والإيديولوجية والاقتصادية معا، يستطيع عبر برنامجه الصارم إذابة الخلافات وتوحيد الشعب بمختلف فئاته ليتمكن من دك صرح الرجعية وبناء الوطن الحر المستقل.

إن جميع الإشكالات تعود عند فحصها لهذه المشكلة الكبرى: غياب معبر سياسي ثوري للعمال والفلاحين يستطيع احتضان المناضلين القدامى والجدد ويسهر على اندماجهم بالحركة الجماهيرية عموما والعمالية خصوصا. وهذا الغياب راجع إلى ندرة الكوادر الثورية الحقيقية وضعف تكوين المناضلين وقلة المبادرة لديهم. وستظل الحالة على ما هي علية ما لم يوجد هذا التنظيم، "فمن لا تنظيم له لا قوة له" .

بني تجيت: نونبر 2019

ميزانية الأرقام القياسية: الداخلية، الدفاع الوطني، تسديد الديون، تهيمن على نفقات الدولة

بمناسبة تقديم الحكومة للبرلمان مشروع ميزانية 2020، وبمناسبة مناقشته من طرف هذا الأخير، فقد اختارت الجريدة لملفها الأسبوعي، هذا المشروع.

فجل الملاحظين لم يجدوا في ميزانية 2020 أي أثر "لنموذج تنموي جديد"، ولا للتعديل الحكومي الأخير.

فبنيويا، ليس هناك أي تغيير جوهري يذكر، حيث تتحمل الجماهير الشعبية عامة، والأجراء خاصة، عبء موارد الدولة (عبر الضريبة على الدخل، وعبر الضريبة على القيمة المضافة، وعبر مختلف الرسوم والتنبر...)، وتستفيد الفئات العليا من موظفي الدولة (مدينين، عسكريين، أمنيين)، والعديد من المؤسسات المخزنية من نفقات الدولة.

ويمكن تسطير الارتفاع الصاروخي لميزانيتي "المصالح الأمنية"(77مليار درهم)، الداخلية (31مليار و600 مليون درهم)، وكذلك القروض المرتقبة خلال سنة 2020(أكثر من 97 مليار درهم بدل 76 مليار سنة 2019)، وتسديد الديون(96 مليار درهم تضم الأقساط والفوائد).

و رغم القروض الجديدة، وارتفاع بعض الضرائب، فان عجز ميزانية الدولة يفوق 41 مليار درهم.

ميزانية 2020 و"أمراض" السياسات العمومية:

قراءة في مقاربة السيد محمد بنموسى، اقتصادي ونائب رئيس جمعية "ضمير"

ع . فقير

السيد محمد بنموسى، مختص في المجال الاقتصادي والمالي، وفي شؤون تسيير وتدبير المقاولة... له عدة مساهمات، من ضمنها مقالا مفيدا حول ميزانية 2020 (باللغة الفرنسية)، وحول ما تعكسه من "الأمراض"(بالمعنى النفسي)/pathologies التي تطبع السياسات العمومية في المغرب.

يقسم السيد بنموسى هذه الأمراض إلى خمسة: الخوف، البدانة، الكسل، الإسراف، الظلم. سأحاول بسط للقراء أهم ما جاء فيها مع تعقيبات شخصية.

أولا: الخوف/La peur

عندما نتصفح مشروع قانون ميزانية 2020، نلاحظ مدى خطورة القلق/ angoisse الذي تعاني منه البلاد. تبرز أرقام مشروع قانون الميزانية محاولة الدولة التخلص من ذلك الخوف: تخصيص 77 مليار درهم للمصالح الأمنية.

يعتبر السيد بنموسى:

-1 أننا نخاف بعضنا من البعض الأخر، نخاف من أنفسنا، مما جعلنا نخصص 31،6 مليار درهم(31 مليار و600 مليون)، لوزارة الداخلية. فقد ارتفعت ميزانيها ب27 في المائة خلال سنتين.

-2 نحن خائفون من الخارج، لهذا نخصص 45،4 مليار درهم(45 مليار و400مليون) لإدارة الدفاع الوطني بزيادة 29 في المائة لسنة 2020

-3 خائفون من المستقبل. خائفون على مستقبل أطفالنا، وعل مستقبل أنفسنا. تراجع بوعي استهلاك الفئات الوسطى، تردد الباطرونا على الاستثمار، مفضلة الادخار في إطار الاحتياط. الابناك تتوفر على سيول مالية تقدر ب1500مليار درهم. رقم قياسي حسب السيد بنموسى.

و تبقى أخطر إشارة "القلق الجماعي/ angoisse collective " هي هجرة الشباب ، وحتى الكبار. مغادرة البلاد رغم الأخطار. فقد أصبح البحر الأبيض عبارة عن مقبرة.

أما الاختصاصيين(الأدمغة)، كأطباء، وإعلاميين، ومهندسين، فإن هروبهم يدعم المنافسين الأجانب.

ملاحظة شخصية: الزيادة في ميزانية الأجهزة الأمنية، وفي ميزانية وزارة الداخلية، نتيجة لاحتداد الصراع الطبقي منذ 2011. فالدولة تستجيب لخوف الطبقات والفئات المستفيدة من اقتصاد الريع، من نهب مختلف خيرات البلاد... فهذه الزيادة تقوى سيادة الاستبداد المخزني.

فهل يمكن انتظار اطمئنان المتضررين من هذه الاختيارات الرسمية؟

فلا أحد يمكن أن يكون مطمئنا في هذا البلد؟ الأقلية المفترسة خائفة على مصالحها، والأغلبية ساخطة على وضعها وخائفة على مستقبل أبنائها، إناثا وذكورا.

ثانيا: البدانة/L'obésité

الدولة المغربية بدينة، سمينة حسب السيد بنموسى. من مظاهر هذا "المرض":

ارتفاع المديونية العمومية، والنفقات العمومية، وكتلة أجور الوظيفة العمومية في الميزانية.

-1فمديونية الخزينة (740مليارد رهم في أخر يونيو 2019)،تمثل 67% من الثروة الوطنية/La richesse nationale ، و تجاوزت المديونية العمومية (923 مليار درهم في أخر يونيو 2019) نسبة83% ، دون احتساب حاجيات صناديق التقاعد في عملية إعادة رأسماليتها. استنادا إلى معطيات رسمية فان المديونية العمومية تقارب في الحقيقة 91%.

-2ستصل نفقات الدولية سنة 2020 الى480 مليار درهم ، حوالي 43% من الناتج الوطني الخام.

ستبلغ نفقة تسديد الديون خلال 2020 إلى 5،67 مليار درهم(67 مليار و500مليون درهم) خلال سنة 2020.

و المتوقع أ، تصل قروض 2020الى 97 مليار درهم، رقم قياسي في تاريخ المديونية المغربية.

تمثل كتلة أجور الوظيفة العمومية في ميزانية 2020 حوالي 10% من الثروة الوطنية.

يسجل السيد بنموسى، هزالة عدد المناصب الجديدة المخصصة للوظيفة العمومية. حوالي 23الف منصب شغل المخصص لسنة 2020 أمام 50الف متخرج جامعي سنويا.

ملاحظات شخصية:

-يرجع تفسير حجم الأجور في نفقات الميزانية العمة الزى الجزء الخاص بكبار موظفي الدولة(الأطر المدنية والعسكرية المخابراتية). فهناك فرق شاسع بين ما يتقاضه الإطار و ما يتقاضه الموظف الصغير والموظف المتوسط. فالخدمات العمومية كالتعليم والصحة...في حاجة إلى ألاف الموظفين لتلبية حاجيات الجماهير وذلك بخدمات جيدة.

-هناك نفقات وتبذير غير مبررة: الاحتفالات، التنقلات الرسمية، مصاريف السفارات والقنصليات، تشييد مباني عمومية ضخمة (الولايات، العمالات، مجلس....)، "مساعدات" للعديد من الأنظمة الأفريقية الاستبدادية، رشاوى لمقدمة للعديد من المسؤولين الدولين في ميادين الرياضة...

ثالثا: الكسل/La paresse

فبلدنا كسول ليس لأننا نضرب الرقم القياسي في عدد أيام العطل(عطل وطنية، دينية، عالمية)، أو لأن موظفي الإدارات المركزية، واللامركزية، و"اللاتمركزية"... لا يتمتعون بسمعة المواظبة والإنتاجية، بل وبالأساس لأن نسبة الناشطين (taux d'activité)تبقى جد ضعيفة، حوالي 46،2% سنة 2018 ، فالوقت الذي تبلغ هذه النسبة 60% حتى 65% في البلدات التي تشبه المغرب.

على السياسات العمومية أن تدرج 3مليون و500الف إلى 5 مليون مغربي في النسيج الاقتصادي ليساهموا في خلق الثروات المادية. فعطالة الشباب البالغ ما بين 15 و24 سنة بلغت نسبة 26% كمعدل وطني، و 43،2%في المجال الحضري.

كما أشار المحلل إلى "كسل" العديد من القطاعات الاقتصادية، في مقدمتها قطاع الصناعة. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام/PIB ، لم يتعدي 18% خلال السنوات الأخيرة، وسجل عدد(الصافي) مناصب الشغل الجديدة خلال عقدين 32الف فقط (création nette). عدد العاملين في القطاع الصناعي: 1.187.000 (سنة 2000)، 1.219.000 (سنة 2018).

كما سجل "كسل" الأبناك، فرغم الأرباح الخيالية (11 مليار درهم خلال سنة 2018)، فإنها لا تساهم بما فيه الكفاية من تطوير ميدان القروض (خصوصا بالنسب للمقاولات المتوسطة والصغرى).

تشكل الابناك مجموعة شبه احتكارية oligopole ، ارتفاع سعر "الخدمات"، تساهل الدولة...

رابعا: إسراف/La prodigalité

تنفق الدولة الكثير. فهي لا تحافظ على ماليتها.

-النفقات الضريبية (الإعفاءات...): 27مليار 800 مليون درهم سنة 2019. النقص في المداخل الجبائية تهم بالأساس ضربة على القيمة المضافة ، الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل، والحقوق الجمركية. ويبقى قطاع العقار المستفيد الأول من التخفيضات الضريبية، تليه الفلاحة...

-تتحكم الدولة بشكل مباشر (راسما100% عمومي)، أو غير مباشر (عن طريق المساهمة النسبية)، في 479 شركة. وتبقى العلاقات بين الدولة وهذه لشركات غير متكافئة.

ففي الوقت الذي تبرمج قمة استثمار المقاولات العمومية لسنة 2020 ب101مليار درهم، فان مساعدات الدولة لمقاولاتها أكثر مما تتوصل به من اربح هذه المقاولات.

ففي2018، توصلت الدولة من شركاتها ب9مليارو300مليون درهم، مقابل 30مليار 800مليون درهم كدعمsubventions و4مليارات و500مليون درهم كرسوم جبائية على حساب الدولة.

خامسا :الظلمL'injustice

كثرة حالات الريع الذي تستفيد منعه أقلية على حساب أغلبة المواطنين: الهبات والامتيازات والمأذونيات والتوكيلات، استغلال المقالع، الصيد لبحري، المناجم، الصفقات العمومية، تفويت أراضي الدولة، وقوف بجانب بعض المجموعات القوية على حساب أخرى...الخ

الظلم على مستوى الضرائب: على مستوى الوعاء الجبائي الذي لا يشمل العديد من القطاعات،زائد عن تخفيضات وإعفاءات الذي تستفيد منها العدد من الشركات العابرة للقارات، غياب العدالة في الضريبة على الدخل: تطبيق نفس نسبة (38%) على الراتب 15الف درهم وعلى 400الف درهم. وهل من المعقول أن يؤدي المواطن الضريبة على دخل 2500درهم؟ يشير السيد بنموسى كذلك إلى غياب العدالة في علاقات الأبناك مع المقاولات، حيث تعاني المقاولات الصغرى والمتوسطة من صعوبات البحث عن القروض.

معطيات رقمية خاصة بمشروع ميزانية 2020

علي . فقير

تقديم:

يشكل القانون المالي (ميزانية الدولة بعد المصادقة البرلمانية) الترجمة المرقمة لسياسات واختيارات الدولة في مختلف المجالات، وهو يستجيب بشكل عام لمصالح الكتلة الطبقية السائدة، لمصالح الرأسمال على حساب مصالح قوة العمل. إن "توازنات" وأولويات القانون المالي تبقى نتاجا لموازين القوى الطبقية.

لا يمكن الاهتمام بميزانية الدولة خارج البحث عن الأجوبة لسؤالين أساسيين: من يتحمل عبء موارد الدولة؟ من يستفيد من نفقات الدولة؟

يدخل بنيويا مشروع القانوني المالي لسنة 2020 في إطار الاستمرارية بشكل عام مع ملاحظتين أساسيتين.

-الزيادة المهولة في ميزانية وزارة الداخلية(27% خلال سنتين)، في ميزانية "الدفاع الوطني" (29%). لهذا يتحدث البعض عن "ميزانية الحرب"، حرب الدولة المخزنية ضد الشعب المغربي.

-لا أثار يذكر للتعديل الحكومي الأخير، ولا "لنموذج تنموي جديد".

فرغم أن البرلمان هو المشرع، فان محتوى الميزانيات من اختصاصات لجن"تقنية" يتحكم فيها النظام، وعندما تمر من المجلس لوزاري الذي يترأسه الملك، فإنها تصبح عمليا ميزانية السنة المقبلة. فدور البرلمان يبقى شكليا. يصادق ولا يغير ما هو جوهري. فالفاقد الشيء لا يعطيه.

الميزانية العامة لسنة 2019

+0+41- 234،0(اقل بكثير من مليار)=

المداخل	مليار درهم	النسبة %		النفقات	مليار درهم	النسبة %
المداخل الضريبية (المباشرة و غير المباشرة	228	70		نفقات التسيير	216	61
المداخل غير الضريبية عائدات أملاك لدولة، الاحتكارات العمومية، ...الخوصصة،هبات)	25	7		الاستثمار	73	20
القروض الجديدة -	76	23		الدين العمومي الاقساط والفواءد	67	19
مجموع المداخيل	329	100		مجموع النفقات	356	100

ملاحظات ومعطيات أخرى حول مشروع 2020

حوالي 41-مليار درهم.

وبالضبط حسب مشروع ميزانيات الدولة بكل مكوناتها، فان الحاجيات

المتبقية لتمويل ميزانية الدولة،

تقدر ب 41.853.271.000 (حولي 42 مليار درهم). وهذا بغض النظر عن اقتراض 97مليار و200مليون درهم المقرر.

-2 ارتكزت "الحكومة" على تهيئ مشروع ميزانية الدولة على الفرضياتhypothèses الآتية:

- نسبة النمو3،7% ، المحصول الزراعي:70 مليون قنطار، ثمن برميل البترول 67 دولار أمريكي، ثمن الغاز "بيطان" 350 دولار الطون، نسبة تحويل الدولار إلى الدرهم: 1€=9،5dh، نسبة زيادة طلب الخارج من المغرب3،5% (خارج الفوسفاط ومشتقاته).

-3 الدولة والمقاولات والمؤسسات العمومية(EEP) هي من تقوم بأهم الاستثمارات. للدولة حوالي 400 مقاولة ومؤسسة، لكن 4 أو 5 هي من تقوم بتلك الاستثمارات (المجمع الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للكهرباء والماء، الشركة الملكية للطيران، المكتب الوطني للسكك الحديدية ومسانMASEN). لكن المقاولات والمؤسسات العمومية لا تحول أرباحها إلى ميزانية الدولة إلا في حدود ضعيفة. أكثر من ذلك، الدولة هي من تضمن قروض تلك المقاولات والمؤسسات تجاه لمؤسسات المالية. (العربي جعيدي).

-4 رصد مشروع الميزانية 23112منصب شغل، من ضمنها 9104 لصالح وزارة الداخلية، و5000لصالح الدفاع الوطني. فالوقت لم تخصص الجهات المقررة إلا 1069 منصب لوزارة التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، والبحث العلمي، مما يعني أن الدولة عازمة على تشغيل رجال ونساء التعليم في أطار "التعاقد المشئوم، في إطار الهشاشة. عدد مناصب المخصصة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 400، يتجاوز عدد المناصب المخصصة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،315.

-5 وجهت الدولة نداء إلى أصحاب الأموال الخارجة عن المجال البنكي لتبيض تلك الأموال بشكل قانوني وذلك بإيداعها في الأبناك، وقد تعهدت الدولة عن عدم مسائلة أصحابها عن أصل الحصول عليها.

-6جاء في مقال نشر بأسبوعية "الحياة الاقتصادية"LA VIEeco العدد5012 ، هناك في مشروع الميزانية المقبلة، حوالي 50 أجراء ضريبي، حوالي 20 منها لصالح المقاولة بشكل مباشر أو غير مباشر.

و هذا ما يعني أن الإجراءات الجبائية الجديدة تخدم بالأساس مصالح الرأسمال، فالوقت لم نرى في المشروع أي إجراء حقيقي لصالح قوة العمال.

-9إدخال المادة 9 في المزانية، المادة التي تمنع تنفيد أحكام قضائية المتعلقة بحجز ممتلكات الدولة، الجماعات...يعد خرقا سافرا للمساواة أمام القضاء.

تقديرات مشروع الميزانية العامة لسنة 2020

-1 رصيد الميزانية العامة (بالمليارات الدرهم): 395-354= 41-مليار

المداخل	مليار درهم	النسبة %		النفقات	مليار درهم	النسبة %
المداخل الضريبية (المباشرة و غير المباشرة	233	66		نفقات التسيير	221	56
المداخل غير الضريبية عائدات أملاك لدولة، الاحتكارات العمومية، ...الخوصصة،هبات)	24	7		الاستثمار	78	20
القروض الجديدة -	97	27		الدين العمومي الاقساط والفواءد	96	24
مجموع المداخيل	354	100		مجموع النفقات	395	100

بالنسبة ميزانية الدولة بفروعه الثلاثة -الميزانية العامة، مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة، الحسابات الخصوصية للخزينة)، سنجد الرصيد الإجمالي يساوي:

الخلاصة

يتضح مما سبق أن الميزانية العامة للدولة تعتمد بالأساس على الموارد الجبائية (حوالي 66%) وعلى القروض (أكثر من27%)، مما يفاقم التفقير العام للجماهير الشعبية ويزيد في تدني قدرتها الشرائية، هذا من جهة ، ويعمق تبعية المغرب للدوائر الامبريالية ويراهن مستقبل الأجيال القادمة من جهة أخرى.

مشروع قانون المالية 2020 و اقتصاد الريع

منير الهدهودي

1 – لمحة حول الوضع الاقتصادي الراهن

بات من الواضح والمفضوح، أن السياسات الاقتصادية بالمغرب تخضع في تسطيرها، للأولويات ومصالح المراكز المالية العالمية ولوبيات الرأسمال العالمي. وممثليهم من التحالف الطبقي المسيطر باعتبارهم الجهاز التنفيذي لمخططات وسياسات الرأسمال العالمي والضامن لحمايتها واستمرارها. هذه العلاقة التبعية المتبادلة المصالح، والتي تظهر جليا في التوصيات والتعليمات التي تفرضها المؤسسات المالية العالمية على الدول التبعية ومن بينها المغرب. باعتبارها التنفيذ العملي لمخططات الرأسمال العالمي في هذه الدول، وتجلياته تنعكس في المخططات والسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة في جميع القطاعات، والتي تهدف إلى الحفاظ على العلاقة التبعية لمصالح رأسمال المركز. نذكر من بين هذه المخططات التي تظهر فيها بشكل قوي تلك التوصيات والتوجيهات للدوائر المالية العالمية، السياسة الفلاحية بالمغرب، ونخص بالذكر هنا المخطط الأخضر، الذي حول الفلاح الصغير لعبد مكبل بأغلال مصالح الشركات العالمية رأسمال المركز المتخصصة في تصنيع أدوات الإنتاج الفلاحي، من الأسمدة والبذور، الأدوية الفلاحية، الآلات الفلاحية... حيث بات هذا الفلاح مرتبط بشكل كلي بهذه الأدوات الإنتاجية، ويكرس الحصة المهمة من الإنتاج لتغطية مصاريفها. وحتى فتات الإعانة التي يستفيد منها في إطار المخطط الأخضر تصرف بشكل شبه كلي في هذه المنتوجات التي كما قلنا تسيطر عليها الشركات الرأسمال العالمي. وهذه العملية ليست سوى عملية تحويل الأموال من خزينة الدولة لهذه الشركات، عبر قنطرة الفلاح الصغير. والتي هي في نهاية الأمر عملية تحويل فائض القيمة المنتجة من قوة عمل الفلاح، لدول المركز في إطار عملية كبيرة جدا تسمى بالتراكم المالي العالمي .و هذا الفلاح الصغير مرتبط كذلك بمصالح شركات الصناعات الغذائية، حيث يتموقع في هذه السلسلة الصناعية في موقع المومن لموادها الأولية، ومن جهتها، شركات الصناعات الغذائية المشتري الوحيد لهذه المواد، الذي يضعها في موقع احتكاري الشراء. حيث تحدد سعر وشروط البيع التي تتناسب مع مصالحها الربحية. ويبقى الفلاح الصغير الحلقة الأضعف في هذه السلسلة بعد تواطؤ إدارة الفلاحة من خلال تعسفاتها في خدمة هذه الاحتكارات (لا يسعنا الآن عرضها بتفصيل). هذه الأخيرة التي تراكم الأرباح عن طريق استغلال قوة عمل الفلاح الصغير، متحملا أثقال كلفة الانتهاج التي هي كما سبق وقلنا مجموع أدوات الإنتاج التي يتحكم فيها الرأسمال العالمي عبر الشركات العالمية المتخصصة في هذا الإنتاج. في المقابل يظل الفلاح يراكم الديون وعدم قدرته على تغطية كافة التكاليف التي تعرف زيادة متسارعة في أسعارها. مما يدفعه للاقتراض، مما يدخله في دوامة أخرى من استغلال اللوبيات البنكية.

ومثال على ما سبق، المثال الأول: في العلاقة بين شركة كوسومار دكالة والفلاح الصغير التي حولته إلى قن العصور الوسطى، عبر الاستغلال البشع لقوة عمله، وخصوبة تربته. أيضا استغلالها للثروة المائية التي تستغل منها الحصة الغالبة في مجموع مياه السقي الموزعة. بل وأكثر من هذا أصبح معلوما أن الاستفادة من حصص مياه السقي مرتبطا بزراعة الشمندر السكري، المادة الخام لشركة كوسومار. وهنا السؤال مطروح أمام المصالح الحكومية للفلاحة حول توزيع مياه السقي بالمنطقة، وكيف أنها تنجد كل طاقاتها لتوفير هذه المادة الحيوية للشمندر السكري(وفق الأجندة الإنتاجية لكوسومار) في حين تضرب عرض الحائط كل مصلحة للفلاح في توفير الماء بالنسبة للمحاصيل الأخرى وفي الجهة الأخرى، تجد الفلاح الصغير تتفاقم وضعيته المادية وتزدادا ديونه موسم تلو الاخر لتوفير المواد الأساسية للإنتاج . ويظل الفلاح مرتبط بتقلبات المناخ، مثل أي فلاح بدائي، لعل السماء ترحمه بزخاتها وتوفر له فائضا يغطي به ديونه المتراكمة.

المثال الثاني: يتعلق الأمر بشركات الحليب ومشتقاته، التي حولت الفلاح الصغير لراعي حظيرة قطيع الأبقار هذه الشركات، عن طريق منح الفلاح رؤوس الابقار الحلوب مقابل دفعات الحليب المنتج. ويتحمل الفلاح باقي التكاليف المرتبطة بإنتاج الحليب من العلف والأدوية البيطرية بالإضافة لقوة عمله. وحتى هذه العملية الاستغلالية لشركات الحليب استنفذت مهامها، ولعبت حملة مقاطعة الحليب عاملا ايجابيا لشركات الحليب في فرض شروطها وسعر البيع بشكل احتكاري، ضدا على مصلحة الفلاح الصغير. حيث نلاحظ في منطقة دكالة التي تنتج الكمية المهمة من الحليب، إغلاق العديد من تعاونيات الحليب بسبب تعسفات والشروط غير المتكافئة لشركات الحليب عليها.

ومن جانب آخر، كان المخطط الأخضر نعمة على كبار الفلاحين الذين استفادوا، أولا من الهبات المجانية للأراضي الخصبة . ومن الإعانات الضخمة، سواء النقدية المباشرة أو العينية عبر دعم التجهيزات والتصدير والامتيازات الجبائية ، حيث أصبحت هذه الفئة من الفلاحين بساتني دول رأسمال المركز. هذان مثالان يختزلان الأهداف غير المعلنة من مخططات النظام الطبقية لاستنزاف الثروات الطبيعية وقوة عمل الفلاح الصغير وخلق سوق استهلاكية لمنتوجات رأسمال المركز عبر وكيلها الداخلي (الاحتكار الريعي). وبما أن هذا المخطط لا يهدف إطلاقا، لإنتاج وسائل الإنتاج الفلاحي وفك ارتباط التبعية برأسمال المركز، لا يعدو أن يكون سوى للمزيد من الاستغلال المزدوج تحت الشعار الخادع "الاقتصاد التشاركي".

أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، سندرج مثال توطين الصناعات التركيبة، والموجه إنتاجها للسوق الداخلية والأسواق المشابهة من دول الإطراف. والذي يستفيد بدوره من اليد العاملة الرخيصة والامتيازات الجبائية والاجتماعية (مساهمات صناديق التغطية الاجتماعية)، وكذلك هامش الربح الكبير الذي تحققه في مثل هذه السواق. ويلعب القطاع المالي المتمثل في الابناك والتأمينات دورا موازيا في تحفيز الاستهلاك عبر إغراق الفئات المتوسطة والصغيرة بقروض الاستهلاك(لا ننسى الأرباح التي حققها القطاع البنكي في العقار)، وأيضا قنطرة عبور في تحويل فائض القيمة لدول المركز.

2 – مستجدات قانون المالية.

بالإضافة للتعريف الأكاديمي لقانون المالية باعتباره وثيقة تبين نفقات ومداخل ميزانية الدولة المرتقبة في السنة الموالية، بناءا على معطيات السنة الجارية. تنفيذا لسياسات الدولة في مختلف القطاعات. هو كذلك التعبير المالي التطبيقي لسياسات الدولة، سواء في تفصيل المداخل وكيفيات زيادتها ونقصانها، أو النفقات في تفصيل التزامات الدولة في نفقات التسيير والاستثمار. وباعتبار ما سبق، يشكل قانون المالية الترجمة التطبيقية لسياسات الدولة والأجرأة المالية لها . وتتمحور قوانين المالية المتوالية عبر السنوات، والذي لم يخرج عنه مشروع قانون المالية 2020، على مرتكزين أساسيين: الأول يكمن في ضرب الخدمات الاجتماعية ، وبالتحديد التعليم والصحة. والثاني، حماية مصالح رأسمال المركز والتحالف الطبقي المسيطر عن طريق تكريس الريع.

الخدمات الاجتماعية. تعد أحد المعايير التي تعبر عن مستوى العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة المنتجة. وأيضا تعتبر ساحة الصراع الطبقي بين مصالح الرأسمال والطبقات الشعبية، ومؤشرا عن مستوى الصراع الطبقي. وفي ظل احتدام الصراع الطبقي داخل دول المركز، يتم التنفيس عليه عبر المزيد من الاستغلال في دول الإطراف عن طريق المزيد من الإجهاز عن الخدمات الاجتماعية، بتنفيذ الاملاءات والتوصيات الصادرة عن المؤسسات المالية العالمية. وفي هذا الصدد يظهر هذا الإجهاز جليا في قوانين المالية المتعاقبة.

التعليم والصحة: واقع التعليم الحالي هو نتيجة لتطبيق سياسات برنامج التقويم الهيكلي الذي تبناه النظام في أواسط ثمانينات القرن الماضي، والذي كانت من بين أهدافه ضرب مجانية التعليم عبر العديد من الوسائل والقرارات والإجراءات المتوالية. ومن بينها تشجيع قطاع التعليم الخاص، ضرب كاريزما رجل التعليم وإنخراطه التجاري في الساعات الخصوصية وإفراغ التعليم من محتواه العلمي التقدمي. والحفاظ على مستويات تعليمية متدنية قادرة فقط على إنتاج جيش من اليد العاملة الرخيصة خدمة للرأسمال .وهذا يتضح في ميزانيات التعليم الشبه مستقرة، رغم تزايد الحاجيات في القطاع (مازالت نسبة الأمية من بين النسب >>

>>> الاكثر ارتفاعا في الترتيب العالمي). هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرب العمل النقابي في صفوف رجال التعليم والطلبة بإعتبارهم قوة اجتماعية قادرة على تأطير المجتمع. نفس الساسة تنهجها الدولة في قطاع الصحة، حيث نجد الجولة تتملص تدريجيا من مسؤولية توفير التغطية الصحية ومجانيتها. تحت ذريعة أن هذا القطاع بالإضافة لقطاع التعليم، قطاعين غير منتجين. وكأنما ميزانيات الدفاع والبلاط والأمن التي تعرف ميزانياتهم ارتفاع متوالي يدخلون في القطاعات المنتجة من المفهوم الاقتصادي حسب زعمهم. ورفع يد الدولة من هذه المسؤولية يتم عبر تشجيع القطاع الخاص بالعديد من الوسائل ومن بينها؛ غياب محاسبة القطاع عن الجشع وابتزاز المواطنين والامتيازات الجبائية (والصراع الذي كان السنة الماضية بين القطاع الخاص للصحة ومديرية الضرائب خير دليل على ذلك)

3- الريع والاحتكار الريعي.

ارتبط مفهوم الريع في أدبيات المدارس الاقتصادية ، وخصوصا الكلاسيكية بالدخل الناتج عن إيجار العقار. وتحديدا العقار الفلاحي، هو نسبة من الإنتاج يتقاضاها مالك الأرض مقابل استغلالها. فيما تطور شكل وتمظهرات الريع في مجتمعات الأطراف بصورة متسارعة، وأصبح الشكل الإنتاجي المهيمن في الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات. عرفت الأحداث التاريخية لدول المركز في تطور صيرورة الرأسمال وهيمنته، صراعه الرئيسي مع الإقطاع ومصالح الطبقة العاملة في زمن متقدم من تطورها، من جهة وصراعاته الثانوية الداخلية للرأسمال التي تمخض عنها الاحتكارات بكل أنواعها، من خلال القضاء على الرأسمال الصغير والمتوسط، وحتى ذلك الرأسمال غير قادر على المنافسة. وبذلك استطاع الرأسمال الهيمنة على سلطة الدولة كذلك. الا أن صيرورة التطور في مجتمعات الإطراف مختلفة كثيرا عنها. حيث أن امتلاك السلطة هو السبيل لامتلاك الثروة والسيطرة عليها، عبر تكريس الريع كنمط أساسي في الإنتاج.

ويمكن تعريف الريع في مجتمعات الأطراف، على أنه ذلك الدخل الذي تتقاضاه فئة معينة (التحالف الطبقي المسيطر) خارج العملية الإنتاجية ودون المساهمة فيها. فهو عملية امتصاص طفيلي لفائض القيمة المنتجة. ويشكل هذا النوع من الريع عائقا أساسيا في تطور العملية الإنتاجية. ويستمد وجوده وقوته وهيمنته ومشروعيته من سلطة الدول عبر العديد من القوانين والإجراءات المطبقة. ونذكر على سبيل المثال: الهبات والامتيازات والمأذونيات والتوكيلات الحصرية ...

و استطاع النمط الإنتاجي للريع، الهيمنة على جميع قطاعات الإنتاج الرئيسية، وشكل بذلك الاحتكار الريعي الذي يمثله التحالف الطبقي المسيطر برعاية ووصاية المركز الرأسمالي. عبر السيطرة والهيمنة على جميع مفاصل القطاعات الإنتاجية السلعية والخدماتية والمالية. مما جعل صيرورة تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية معاكس لتطور الرأسمال في المجتمعات الرأسمالية، إذ ينطلق من الاحتكار من خلال امتلاكه لجميع مصادر الثروة.

4- هل قانون المالية وسيلة لتغيير الوضع؟

بعض الملاحظات حول مشروع قانون المالية 2020، الذي لم يخرج، مثل سابقيه، عن تعبيره التطبيقي لمخططات وسياسات الدولة . والذي لا يشكل إلا تعبيرا فوقيا لمصالح الاحتكار الريعي. على مستوى النفقات المبرمجة، التي تعرف تزايد متواصل في ميزانيات"السيادة" من الأمن والدفاع. وهذا يعبر بوضوح عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وبعض الزيادات الطفيفة في القطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم)، الناتجة عن الضغط الاجتماعي ، لا تعدو أن تكون سوى إجراءات ترقيعية تزيد من تكريس الواقع ومن تفاقم الأزمة الاجتماعية واحتدام الصراع الطبقي. أما على مستوى الموارد، الذي تشكل فيه الموارد الجبائية الحصة الأهم. عرفت كذلك في هذا القانون امتيازات جبائية لقطاع العقار (الذي يعرف تراجعا ملحوظا)، وكذلك التسامح الجبائي مع التهرب الضريبي، باعتماد التفاوض مع المتهربين على أداء نسبة صغيرة من المستحقات، مقابل إدخال أموالهم في الدورة البنكية وإعفائهم بشكل كلي من الواجبات الجبائية المفروضة عليهم. وهذا يرجع سببه، للازمة التي يعرفها القطاع البنكي في تراجع السيولة. والتي كان من أسبابها الإجراءات التي اعتمدتها المديرية العامة للضرائب السنة الماضية في المراجعات الضريبية مع المهنيين. مما دفع العديد من الملزمين سحب أموالهم من الحسابات البنكية وتراجع المعاملات البنكية.

وفي ظل هذه الهيمنة للاحتكار الريعي الذي يستفيد بشكل كبير، سواء من الإعفاءات والامتيازات الجبائية أو من التغاضي الضريبي للدولة. وكذلك ارتفاع الاحتقان الاجتماعي الذي تعبر عنه العديد من الاحتجاجات الفئوية. لا يمكن علاجه بحلول ترقيعية مؤقتة لا تزيد في الوضع إلا تفاقما. في غياب حلول جذرية قادرة على تغيير مخططات وسياسات الدولة، وتفكيك بنية الاحتكار الريعي.

نونبر 2019

سياسة جبائية تكرس اللا عدالة الاجتماعية

يمكن تقسيم موارد الميزانية العامة إلى ثلاثة:

- الموارد الضريبة:حوالي 66 في المائة بالنسبة لسنة 2020: 233حوالي مليار درهم)بما فيها الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتنر).

- الموارد الغير الضريبية: حوالي 7 في المائة، 23 مليار درهم (لمجمع الشريف للفوسفاط، السكك الحديدية، الخوصصة...).

- القروض (أجنبية منها ومحلية، حوالي 27 في المائة: 97مليار درهم).

و تنقسم أهم الضرائب إلى الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

تتعلق الضرائب المباشرة بالدخل (حوالي 104 مليار درهم لسنة 2020): الضريبة على الشركات تحتسب على ربح الشركات، والضريبة على الدخل وهي تحتسب على دخل الفرد. يمكن في بعض الحالات تعديل وعاء الاحتساب.

ترتبط الضريبة على القيمة المضافة بالاستهلاك عامة(حوالي 102 مليارردرهم).

النظام الضريبي غير عادل. لماذا؟

-الضريبة على الشركات تحتسب على نتيجة (مع بعض التعديلات الطفيفة): المداخل/ produits ناقص التكاليف/ charges

- الضريبة على الدخل: لا يأخذ احتسابها بعين الاعتبار تكاليف الفرد (الكراء، الأكل، اللباس، مصاريف الأطفال...).

- الضريبة على الشركات وعلى الدخل تصاعدية

-الضريبة على القيمة المضافة غير تصاعدية: نفس النسبة (20 في المائة) بالنسبة للعاملة التي اشترت حذاء العمل، وللبرجوازية التي اشترت "بوطيون" للمظهر.

الأجراء هم من يؤدون أكبر قسط من الضرائب. فهم يؤدون الضريبة على الدخل كأجراء، والضريبة عن القيمة المضافة كمستهلك.

ليست أية إمكانية للأجير فيما يخص التملص من أداء الضريبة: فالمشغل/ الباطرون هو من يحتسب الضريبة لصالح الدولة.

للشركات عدة إمكانيات للغش: عدم تسجيل مبيعات (أي تخفيض المداخل)، الزيادة الغير المبررة للنفقات، أو الغش على مستوى المداخل والتكاليف في نفس الوقت. وهذا بدون الحديث على الرشاوى...

تفويت المقاولات العمومية للخواص، ينقص من مداخل الميزانية الغير الضريبية، مما يزيد في حجم الضرائب وفي حجم القروض.

الشيلي :
ثورة على النموذج النيوليبرالي.

بقدر ما تسعى الامبريالية الأمريكية لنقل عدوى الصعود المدعوم لليمين المتطرف إلى أمريكا اللاتينية ،و تقديمه كمنقذ للشعوب مما تسميه انغلاق وتحكم، وذلك ما روجت له الآلة الإعلامية والاستخباراتية الأمريكية في كل من البرازيل وبوليفيا والأرجنتين حول الاشتراكية ،بقدر ما أثبتت الشعوب في شبه القارة الأمريكو/ لاتينية أن النموذج النيوليبرالي سبب مباشر للتفقير والبطالة والحرمان من الحقوق الأساسية كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

ففي مطلع أكتوبر 2019 خرجت جماهير الشعب التشيلي رافعة شعار" لن تنعموا بالأمان ما لم ننعم بالأمن الغذائي" وهو الشعار الذي يعطي الانطباع منذ الوهلة الأولى أن هبة التشيليين هي مجرد انتفاضة من أجل الخبز والغذاء. لكن سرعان ما تبين للمتتبع أن الأحداث المتسارعة هي مؤشرات لسيرورة ثورية لها مقوماتها التنظيمية والقيادية والمطلبية. ففي الثلاثاء 12 من نونبر 2019، كانت نسبة نجاح الإضراب العام الوطني بلغت ٪90 في القطاع العام، و٪60 في القطاع الخاص. وشملت عدة قطاعات أساسية واستراتيجية كالبنوك والمناجم والنقل والموانئ والصحة والتعليم....

الإضراب كان قد دعا له مكتب الوحدة الاجتماعية، وهو تكتل على شكل جبهة اجتماعية تضم 100 حركة اجتماعية من منظمات نقابية وطلابية ونسائية وحقوقية وسياسية. وهي الجبهة التي وضعت مطلبين أساسيين آنيين :

- استقالة الرئيس بينيرا وحكومته ذات التوجه اليمين والنيوليبرالي.

- ثم المطالبة بجمعية تأسيسية لوضع دستور جديد وإسقاط دستور الديكتاتور العسكري أوغوستو بينوتشي (1973).

الاحتجاجات في الأول (11 أكتوبر) ، انطلقت بنكهة طلابية رافضة للزيادة في سعر تذكرة النقل العمومي، حيث اتفق الطلاب على مقاطعة خدمات المترو وعدم اقتناء التذاكر، وعبروا عن إصرارهم بقطع ممراته، فانتقل الغضب والسخط الطلابي إلى سخط شعبي زاخم وعارم ارتفع سقف مطلبه من الاجتماعي الصرف إلى مسبباته وخلفياته السياسية التي ليست شيئا آخر غير الاختيارات النيوليبرالية المادية لآمال الشعب وتطلعاته وتوقه للعيش الكريم والعدالة الاجتماعية والكرامة. هذه الأخيرة ،التي أطلقت كاسم على ساحة "إيطاليا" وسط العاصمة سانتياغو، ملتقى المحتجين على غرار ساحة التحرير بالعراق وميدان التحرير بمصر.. وهو الاسم "الكرامة" الذي صمم الثوار التشيليين على ترسيمه على أحد تطبيقات غوغل، مدعوما بملايين الطلبات مما اضطر إدارة غوغل لاعتماد خرائط جديدة تحمل اسم ساحة الكرامة بدل ساحة إيطاليا.

و مما يوحي أن ما يحدث في الشيلي هو ثورة قائمة الشروط والمقومات، بما في ذلك المستوى التنظيمي والتحريضي المحكم وذي بوصلة سياسية واجتماعية، هو مشاركة العمال والمستخدمين وموظفي القطاع العام بتوجيه وتأطير من طرف "مكتب الوحدة الاجتماعية" الذي تنتمي له نقاباتهم، ذلك التكتل المهني الذي جعل في بادئ الأمر من الاحتجاج، حركة اجتماعية بكل ما تحمل العبارة من معاني التنظيم والتوجيه وتوزيع المهام، وتحديد وتسطير المطالب وربط الاجتماعي منها بالسياسي. وقد يكون الصراع المؤسس على أعلى مستوى، أي أنه قد يكون امتدادا للثورة البوليفارية ومواجهة بين قوى التحرر من جهة والقوى الرأسمالية التبعية المدعومة خارجيا من الامبريالية،

وهي التي أشرت بالضوء الأخضر للقمع وأعطت ضمانات عدم تدخل الإعلام الدولي المملوك للرأسمالية والرجعية، وعدم تدخل آليات حقوق الإنسان الدولية التابعة للأمم المتحدة. أمام هذا التواطؤ المكشوف، نزل الجيش التشيلي بعد أن عجزت الشرطة على مواجهة المد الجماهيري، واستخدم كل أساليب القوة المفرطة لإجهاض الثورة التي تهدد وجود ومصالح الرأسمال الغربي، وتحد من مطامعه التوسعية الاستعمارية في باقي دول أمريكا اللاتينية.

إن الامبريالية والصهيونية، من أجل حماية مصالحها، تبيح كل أصناف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فإلى حدود الأسبوع الرابع من الاحتجاجات، قتلت الشرطة والجيش أكثر من 30 محتج وجرحت 2100، واعتقلت 5800 محتجة ومحتج. وأكيد أن الأيام والأسابيع والأزمنة المقبلة ستكون حبلى بالأحداث ذات الطابع الردعي لتغول الامبريالية.

بوليفيا:
أطماع يمينية متطرفة لكسر الطوق التحرري

يوم السبت 16 نونبر 2019، وأمام الصمت المتواطئ للقنوات الإعلامية الدولية والغربية والعربية الرجعية، واجهت القوى الانقلابية في بوليفيا، الشارع والجماهير الشعبية الرافضة للانقلاب اليميني المتطرف بالأسلحة الكيماوية دون صدى يذكر داخل أروقة الأمم المتحدة التي اكتفت بالدعوة لضبط النفس. المجزرة خلفت خمسة قتلى(شهداء) مزارعين مناصرين للرئيس إيفو موراليس، ينحدرون من بلدة كوشابامبا معقل الرئيس، بالإضافة إلى عدد كبير من الإصابات الخطيرة. الصمت الإعلامي الغربي والرجعي رافقه صمت لا يقل تواطؤا وهو صمت الآليات الحقوقية الدولية كمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي غرس رأسه في التراب ريثما تمر العاصفة.

أمريكا تحرك خيوط المؤامرة.

فوز إيفو موراليس في رئاسيات أكتوبر2019 لولاية رابعة ،لم يكن خبرا سارا للإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب الذي يعلم جيدا نوايا موراليس في جعل بوليفيا دولة نووية، تهدد مصالح الامبريالية وتقوض أطماعها في البرازيل والأرجنتين وفنزويلا .. ففي سنة 2016 شرعت بوليفيا في تشييد المركب النووي للرفع من قدرات ها الإنتاجية بدعم تكنولوجيا من روسيا ومساعدة أرجنتينية. أما سياسيا ، و غداة الانتخابات التشريعية في فنزويلا التي عرفت تنامي صعود اليمين في البرلمان، كان موراليس قد دعا إلى " تعميق التفكير من أجل الدفاع عن مكتسبات الثورة وأفكارها" ودعا دول الطوق التحرري إلى" تكريس الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي" عن الولايات المتحدة الأمريكية واعتبره مدخلا للتحرر والانعتاق من الفقر والتخلف..

إن هواجس البيت الأبيض من المحور التحرري في أمريكا اللاتينية ليس وليد اليوم مع إدارة ترامب، بل سبق لسلفه باراك أوباما أن حذر في أحد خطاباته من تهديد بوليفيا وفنزويلا لمصالح أمريكا ،و هو ما أكدته هيلاري كلينتون خلال حملتها لرئاسيات أمريكا السابقة، حيث صرحت بضرورة دعم المعارضة في دول مثل فنزويلا وبوليفيا.

فبعد استعصاء ترويض النظام الفينزويلي وبسط السيطرة والاستبداد الرأسمالي على فنزويلا خلال السنة هذه السنة، انصرفت أمريكا إلى ضرب وإضعاف الحزام الخارجي والعودة لأسلوب الانقلابات وتوظيف "المرتزقة"، كم وظفت فيالق الموت في الإكوادور، ووكلاء الحرب في أفغانستان والعراق وليبيا حديثا.، مع ضمان تحييد الإعلام الدولي وآليات الأمم المتحدة وتهييء سيناريوهات من قبيل تحصين الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما السيناريو الرهيب هو ما يتم التخطيط له في دهاليز ال CIA والبيت الأبيض ويتم إخراجه وتنفيذه في شوارع La PAZ والضواحي وكوشابامبا وحقولها، حيث أن المقاومة الشعبية تواجه بالنار والحديد وحتى الكيماوي، لأنه بالنسبة للرأسمالية (والرأسمال جبان) كل الوسائل والخطط رغم دمويتها ووحشيتها ولاإنسانيتها تبرر غايات الاستبداد والهيمنة والتحكم في مصادر الثروة وممراتها. ولن تكون الأرض التي ارتوت بدماء رفاق غيفارا لقمة سائغة لمطامع الامبريالية الغربية والأمريكية، فالمزارعون وعموم جماهير بوليفيا وقواها العاملة كانوا قد توحدوا في إطار نقاباتهم لترتيب وتنظيم التصدي الميداني وكذلك الديمقراطي لعبث الانقلابيين ،عملاء الإدارة الأمريكية ،إذ ليس صدفة أو هوانا أن يعلن إيفو موراليس من منفاه المكسيكي أن لا مشكل لديه في عدم تقدمه للانتخابات رئاسية قبل الأوان، فهو يعلم أن في كلتا الحالتين ستنتصر الثورة في استمراريتها إن على مستوى تمطيط وإطالة زون المواجهة مع القوى الانقلابية، أو على مستوى اللجوء للآلية الديمقراطية، التي إن كانت حرة ونزيهة فلن تكرس إلا إرادة التحرر من التبعية وتأكيد حق تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

18 نونبر 2019

معاناة الأمهات العاملات في الجزائر

فضلن الاستقرار الأسري في ظل قوانين مجحفة لا تراعي حاجيات الأم والطفل

عن مجلة "ميم" الجزائرية

لم تعد مواصلة المرأة لعملها بعد الزواج شرطا أساسيا لعقد قرانها، حيث أفرزت التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري في ما يخص ولوج المرأة لسوق العمل وتعدد مسؤولياتها، انعكاسات سلبية، بسبب عدم استقرارها الأسري واتهامها بالإهمال في ظل قوانين لا تراعي ظروف المرأة، وفي مقدمتها فترة عطلة الأمومة

المرأة العاملة بين مطرقة مصروف البيت وسندان تربية الأطفال

يعرف مجال عمل المرأة في الجزائر منحى تصاعديا خلال السنوات الفارطة في إحصائيات تؤكد تبوّء المرأة الجزائرية مناصب هامة في الدولة، إلى جانب وجود نسبة كبيرة فاقت عدد الرجال، خاصة في قطاع التعليم والتعليم العالي والصحة. إلا أن هذا الكم الهائل من النساء العاملات أفرز إشكالية معاناة عدد معتبر منهن بسبب صعوبة التوفيق بين العمل في البيت وخارجه.

وعلى هذا الأساس، ارتأت مجلة "ميم" الحديث مع بعض العاملات حول الموضوع

السيدة بوبنية أستاذة تعليم متوسط:

"عشت سنوات من المعاناة والنتيجة إصابة أبنائي بالأمراض"

تروي لنا أستاذة التعليم المتوسط بمحافظة بومرداس شرق الجزائر، السيدة بوبنية، تجربتها مع عملها وتربية أبنائها، حيث قالت لمجلة "ميم": في الحقيقة، للأستاذة حق الاستيداع عاما إلى خمس سنوات لتربية الأبناء، هذا فقط للتي تكفيها أجرة زوجها، أما المسكينة المضطرة للعمل، فتترك ابنها ذي الثلاثة أشهر للحاضنة، مستفيدة من ساعتي الإرضاع في الأماكن القريبة، إلا أن المدارس لا تأخذ بهذا القانون"

وعن تجربتها، قالت الأستاذة "لديّ ثلاثة أبناء، وكنت أدرّس وأكمل دراساتي، والحقيقة أنّني أصبحت قاسية القلب، فكلما كان لديّ أبناء وهم صغار أغطيهم وأحملهم عند جدتهم في الشتاء والأمطار والبرد، وهي إحدى الأسباب التي جعلت ابنتي تصاب بالتهاب الرئة. وأحمل الثانية ذات العام إلى الحضانة، حيث آخذها معي في الحافلة".

"الضغط أثر على نفسيتي وعلى عملي"

ومن جهتها روت السيدة غنية حليمي، وهي صحفية، تجربتها مع العمل في الصحافة، وهي المهنة التي تتطلب الكثير من التركيز، ومع تربية ابنها ذي السنة. حيث تحدثت عمّا تعانيه مع أعباء ومسؤوليات البيت، وأكدت أن صعوبتها تفوق بكثير ما تواجهه خلال عملها طيلة اليوم، فأكثر ما يجهد المتحدثة أثناء يومها ليست تلك الساعات التي تقضيها في الجريدة، وإنما تكمن في مسؤوليات البيت التي "لا تنتهي"، فبين توظيب البيت وتنظيفه، وإعداد وجبة الفطور، وبين تنظيف الملابس، وتحضير وجبات الطعام، وكذا متابعة احتياجات الزوج، تجد السيدة غنية نفسها جدّ منهكة، -كما تقول- أكثر بكثير مما ينهكها العمل في المؤسسة، وهو ما جعلها فعلا تعتبر أن المكوث في البيت عمل، تماما كأي عمل خارجه.

بالمقابل، انتقدت محدثتنا العطلة القصيرة التي تستفيد منها العاملة في الجزائر والمقدرة ب98 يوما والتي لا تكفي الابن ليأخذ القسط الكافي من الرعاية. حيث اضطرت غنية إلى الاستعانة بمربية.

59 بالمائة من الموظفين الجدد في المؤسسات العمومية نساء

انتقلت نسبة النساء العاملات في الوظيفة العمومية بالجزائر من 26 بالمائة عام 2016، لتناهز مع نهاية عام 2017 نسبة 38.47 بالمائة. 22.1 بالمائة فقط في مناصب سامية للدولة، بمعدّل تطوّر قدّر بـ 0.61 سنويا، وهي نسبة متثاقلة.

وتتوزع هؤلاء العاملات على قطاع التربية الوطنية بنسبة 55.6، والصحة العمومية بـ 54.52 بالمائة، أمّا قطاع التعليم العالي فبنسبة 46 بالمائة والقطاع القضائي 44.68 بالمائة.

وعلى النقيض من هذه النسب المرتفعة، تسجل المرأة حضورا ضعيفا جدا في الأسلاك الأمنية وذلك بنسبة 6.5 بالمائة في الأمن الوطني و3 بالمائة في الحماية المدنية و22.7 بالمائة في الجمارك و10.7 بالمائة في المؤسسات العقابية.

هذا، ولا تتعدى نسبة إسهام المرأة في سوق العمل في ما يتعلق بالشق الاقتصادي والمقاولة 19 بالمائة. وهي نسبة ضئيلة جدا تعمل الجزائر على رفعها وتطمح في هذا الشأن إلى بلوغ 59 بالمائة.

98 يوما عطلة أمومة ولا مجال لتمديدها

ترفض الحكومة الجزائرية تمديد عطلة الأمومة المقدرة قانونا ب98 يوما في ظل مطالب تدعو إلى ضرورة تمديدها من باب مراعاة العامل النفسي للمرأة مثلما هو مطبق في عديد البلدان. يأتي هذا في وقت يؤكد فيه مسؤولون أنه لا يوجد أي مشروع لمراجعة عطلة الأمومة في شقها المتعلق بمدة التوقف عن العمل القابلة للتعويض من باب أن الجزائر اعتمدت هذا الإجراء المكرس في قانون العمل، على غرار ما هو معمول به في جميع الدول.

الجامعة الجزائرية تراعي عمل الأستاذة وتساعدها في المحافظة على منصبها

قال عبد الحفيظ ميلاط، المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، في تصريح لـ"مجلة ميم" أن الجامعة الجزائرية توفر كل أجواء الراحة للأساتذة، مما يجعلهن في منأى عن فقدان مناصبهن قائلا : "المشكل غير مطروح تقريبا في الجامعة لأن عدد ساعات العمل في الجامعة يتراوح بين 3 إلى 12 ساعة أسبوعيا، وبالتالي فالأم المرضعة الموظفة كأستاذة جامعية، تجد الوقت الكافي لرعاية الرضيع والتمسك بعملها في نفس الوقت، أو بتعبير آخر يمكنها التوفيق بين الالتزامين".

بالمقابل، عاب النقابي عبد الحفيظ ميلاط القوانين المنظمة للعمل في الجزائر والتي لا تتيح للمرأة وقتا كافيا للعناية بأسرتها قائلا

"عطلة الأمومة المقدرة ب 3 أشهر لا تكفي المرأة. خاصة بالنسبة لرعاية الرضيع الذي يحتاج رعاية كبيرة من قبل الأم طيلة فترة الرضاعة التي تمتد لأكثر من سنتين. كما أن تطور الأسرة الجزائرية من الأسرة الكبيرة المكونة من الجد والجدة وحتى الأعمام، إلى الأسرة الصغيرة المكونة من الوالدين والأطفال فقط ساهم في تفاقم هذه المشكلة.

لذلك نجد أنه في الكثير من البلدان قد تم تمديد عطلة الأمومة إلى 6 أشهر، وفي بلدان أخرى الى غاية سنتين. مضيفا أن الأم العاملة بعد انتهاء عطلة الأمومة المقدرة ب 3 أشهر تجد نفسها بين خيارين صعبين، إما ترك رضيعها عند دور الحضانة أو سيدات يقمن بهذه المهمة، أو ترك عملها للاعتناء برضيعها".

5 بالمئة من موظفات الإدارة قدمن استقالتهن للتفرغ لأسرهن

يقول ممثل النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية ورئيس الاتحادية الوطنية لعمال البلديات، عز الدين حلاسة، في تصريح لمجلة "ميم"،

"المرأة في الإدارة الجزائرية تلعب دوراً قيادياً في أكثر من موقع، وعليه يمكن أن توصف المرأة بالمحاربة فيما يختص بالمحاولة لتحقيق التكامل في جميع الأدوار التي تقوم بها، وهذا ما يغني تجربة المرأة القائدة."

كما أشار إلى أن الموظفة في الإدارة الجزائرية تمثل 70 بالمئة من مجموع العمال المقدر بمليون ونصف عامل، وقد أثبتت جدارتها في تولي مناصب قيادية، إلا أن هناك معوقات تحول دون تمكن هذه الأخيرة من أداء مهامها على أكمل وجه، خاصة بالنسبة للموظفات المتزوجات اللواتي يجدن صعوبات بالموازاة مع القيام بواجباتهن داخل البيت وخارجه.

وفي هذا السياق، سلط السيد حلاسة الضوء على ما تعانيه الموظفة المستفيدة من عطلة الأمومة المقدرة ب 98 يوما، مشيرا إلى أن أغلبهن غير راضيات على الفترة التي تمنح لهن، مما يضطر العديد منهن إلى إضافة أشهر أخرى للعناية بأبنائهن، فيما تجد أخريات أنفسهن مجبرات على تقديم استقالتهن والتفرغ للأبناء.

وكشف عن أن نسبة 5 بالمئة من الموظفات بالإدارة الجزائرية يستقلن لعديد الأسباب، في مقدمتها التفرغ للعائلة، وهي أسباب -يقول محدثنا- مقنعة نظرا للمدة القصيرة التي يقضينها خلال فترة عطلة الأمومة.

الحكومة لن تستجيب لمطلب تمديد عطلة الأمومة بدون ظغط من الجمعيات

أكدت النائب السابق بالبرلمان الجزائري وصاحبة المقترح المتعلق بتعديل القانون 11-90 المتضمن قانون علاقات العمل في اتجاه دعم المرأة العاملة وحماية وترقية حقوقها الوظيفية، نورة خربوش، في حديث لمجلة "ميم"، أن فكرة هذا المقترح الذي قوبل بالرفض سنة 2016 من طرف الحكومة جاء بعد شكاوى رفعتها عشرات الموظفات، حيث تمحورت أغلبها حول قصر المدة التي تقضيها المرأة بعد فترة الولادة، مما ينعكس سلبا على حالتها النفسية والأسرية.

وقالت نورة خربوش إن مقترحها للحكومة تمثل في رفع مدة عطلة الأمومة إلى 6 أشهر، وتخصيص عطلة إضافية للمرأة العاملة مع كل عطلة مدرسية للتكفل بالأبناء ورعاية المتمدرسين منهم.

وذكرت السيدة خربوش أنه في ظل هذا التعديل تستفيد المرأة العاملة من عدة عطل، خاصة أثناء الإصابة ببعض الأمراض المزمنة أو أمراض العمل المقعدة عن العمل.

وطالبت بتخصيص منحة جزافية تقدر بخمس الأجر القاعدي المضمون لكل امرأة عاملة متزوجة تعويضا عن المهمة الأسرية المضنية في حال الخروج إلى العمل الوظيفي.

لكنها ذكرت بأن القرار قوبل بالرفض بحجة ما يترتب عنه من أموال ترهق الخزينة العمومية، إلا أن عددا معتبرا من العاملات لجأن لحيل غير قانونية تمتد لفترة ستة أشهر، وبالتالي تكبد الخزينة العمومية أموالا أكثر.

من جهة أخرى، أكدت خربوش أن مطلب تمديد عطلة أمومة ضروري، نظرا للعدد المعتبر للنساء اللواتي تقدمن باستقالتهن، منادية بتفعيل دور الجمعيات للضغط من أجل تغيير القوانين.

الشباب والشغل بالمغرب: واقع كارثي وحركة نضال مشتتة

سعد مرتاح

منذ بداية التقويم الهيكلي وقطاع الشغل بالمغرب يعرف هجوما حيث أن مجمل المخططات التي سنها المغرب والتي لها علاقة بالشغل تكرس أكثر فأكثر التوجه النيوليبرالي هذا التوجه الذي يختزل الأجراء في أبعادهم الاقتصادية المحضة (الفاعلية، المردودية، الإنتاجية) مع تهميش ممنهج لحاجياتهم الفكرية والمعنوية والنفسية والاجتماعية، وهذا هو السبب الرئيسي الهشاشة خاصة وسط الشباب.

وهذا ما يفسر حاليا آخر مخططات النظام في مجال التشغيل فبعد تمكنه من تعميم الهشاشة في القطاع الخاص، انتقل إلى القطاع العام -الوظيفة العمومية- عبر اتخاذه مجموعة من التدابير والبرامج الهادفة إلى تفكيك الوظيفة العمومية أبرزها مرسوم 9 غشت 2016 متعلق بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود الإدارات العمومية تطبيقا للسياسات النيوليبرالية المملاة من طرف الدوائر المالية العالمية، حيث شكل هذا المرسوم تراجعا خطيرا في مجال استقرار العمل وتكريس الهشاشة، فالمادة 3 من هذا المرسوم تلغي أية إمكانية لترسيم الذين فرض عليهم التعاقد في أطر الإدارة. كما نجب من بين مواده الخطيرة المادة 20 التي تنص على انه في حالة إنهاء عقد الشغل خلال سريانه من طرف رئيس الإدارة، فإن التعويض المستحق لا يتجاوز بشكل عام أجرة شهر واحد، أما إذا انتهى عقد الشغل في سنته الأولى فإن مرسوم 2016 لا ينص على أي تعويض مستحق للعون المعني. كما أن المادة 11 تعطي للإدارة حق فسخ العقد دون إخطار أو تعويض "إذا تبث في حق العون أخطاء مهنية خطيرة". فيما يكون العون محروما من الاستعانة بممثل نقابي أو غيره للدفاع عن مصالحه.

والجدير بالذكر أن السنتين الماضيتين تميزت بعدة زيارات لوفود الدوائر المالية العالمية وإشرافها المباشر على تنفيذ أملاءاتها، كزيارة وفد من صندوق النقد الدولي بتاريخ في يوليوز 2017 ثم في فترة ممتدة ما بين أكتوبر ونونبر: وفي كل زيارة تنوه هذه الوفود ب"الإصلاحات الهيكلية" التي أنجزها المغرب المتمثلة في تخفيض النفقات العمومية وتفكيك الصناديق الاجتماعية وتعويم العملة الوطنية، كما أنه في الوقت الذي كان ينوه فيه بهاته الإصلاحات كانت الحركات الجماهيرية تعبر عن غضبها من اعتمادات هاته الإجراءات وتمثلت أساسا في حراكات شعبية واجهها النظام بالتخوين والقمع والاعتقالات.

فكانت من نتائج هذه السياسات تراجع التشغيل العمومي نتيجة لتقليص التوظيف في القطاع العمومي و خوصصة مجموعة من المؤسسات العمومية أدى هذا الهجوم على القطاع العام إلى انخفاض نسبة التشغيل العمومي بالمغرب وخصوصا منذ بداية التسعينات من القرن الماضي حيث انخفضت من 13% سنة 1994 إلى 8.7% سنة 2014.

والشباب المغربي يعتبر أبرز المتضررين من هذه الأوضاع حيث أن التقارير الرسمية أقرت بتراجع نسبة الشباب في الوظيفة العمومية فحسب تقرير حول الموارد البشرية، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2018، بلغت الموظفين الشباب الأقل من 25 سنة 9%، ونسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة 35%.. في حين ارتفعت نسبة الشغل الناقص وسط الشباب الذين لا يتجاوز اعمارهم إلى 38.2% من مجموع المشتغلين الذين هم في وضعية الشغل الناقص.

بالموازاة مع هذا عرفت نسبة البطالة أيضا ارتفاعا وسط الشباب خلال السنوات الأخيرة فقد أعلنت المندوبية السامية للتخطيط أن عدد العاطلين سنة 2017 قد ارتفع بـ 49.000 شخص، كلهم بالوسط الحضري، الذي بلغ عددهم الإجمالي 1.216.000، وبلغت نسبة العطالة 10.2% على الصعيد الوطني و 14.7% بالوسط الحضري، وأن أعلى معدلات البطالة وسط الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24سنة ب 26،5% على الصعيد الوطني و 42.8% على الصعيد الحضري، كما بلغت نسبة العطالة 23.3% ضمن حاملي الدبلومات العليا، و25.9% ضمن حاملي دبلومات التقنيين وما يعادلها، و 25.7% ضمن حاملي شهادات التخصص المهني.

إن الوضع الكارثي الذي آل إليه المعيش اليومي للشبيبة المغربية، المطبوع بكثير من التهميش وإعدام الكرامة وكبت الطاقات الكامنة في قطاعات واسعة منها، كنتيجة مباشرة لتفشي البطالة وهشاشة الشغل، جراء تبني دولة المخزن سياسات فاشلة مملاة من طرف الإمبريالية العالمية،

إن الوضع الكارثي الذي آل إليه المعيش اليومي للشبيبة المغربية، المطبوع بكثير من التهميش وإعدام الكرامة وكبت الطاقات الكامنة في قطاعات واسعة منها، كنتيجة مباشرة لتفشي البطالة وهشاشة الشغل، جراء تبني دولة المخزن سياسات فاشلة مملاة من طرف الإمبريالية العالمية، حسب المعطيات التي عمدنا إلى تحليلها أعلاه، يؤشر على أن كفاح الشبيبة المغربية من أجل الكرامة والديمقراطية مفتوح على آفاق أكثر رحابة من ذي قبل.

فأمام هذا الأوضاع خاضت الشبيبة العاملة وحركة المعطلين (الواجهتين الأساسيتين للنضال في مجال الشغل) نضالات مريرة غير أن ما ينقصها هو الوحدة والتنظيم، فحركة المعطلين اليوم موجودة في أغلب المدن ومناطق المغرب لكنها تعاني من ضعف أو حتى غياب التنسيق بينها مما يجعل نضالاتها محدودة وغير مؤثرة، خاصة بعد تراجع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطية كميا ونوعيا.

أما حركة الشبيبة العاملة فهي الأخرى لم تشذ عن وضعية الانقسام والتشتت هذه، فبناء على جانب من طبيعتها المتمثل في كونها فئة تخترق كامل الطبقات والقطاعات المهنية، فهي منقسمة بذلك قياسا على الانقسام الذي تعانيه الطبقة العاملة والشغيلة المغربية عامة، ومحكومة بالأسباب نفسها التي حكمتها. لذلك فإن واقع الحال بالنسبة للشبيبة المغربية المنخرطة في النضال اليوم، يقر بتشتتها وانقسامها بفعل التشتت والانقسامات النقابية، وضعفها بضعف هذه الأخيرة.

أما ضعف قوة الشبيبات المناضلة التقدمية، والقادرة على توجيه القطاعين الأساسيين لحركة النضال على واجهة البطالة والتشغيل في كليتها، فهو يظل المعيق الذاتي الأساسي أمام نهوض قطاعات الحركة وتقدمها نحو تحقيق وحدتها وأهدافها، فرغم تواجد عدد مهم من الشباب التقدمي في صفوف حركة المعطلين (خريجو الفصائل الطلابية التقدمية..) والحركة النقابية (الشبيبة العاملة، اتحاد شباب التعليم بالمغرب..)، ورغم المساهمات النوعية والقوية التي يتقدمون بها كأفراد ومجموعات في تحملهم للمسؤوليات، بقيت مشاركتهم ومساهمتهم تلك دون المستوى المطلوب، ولم يستطيعوا وقف تعميق انقسامات الحركة وقطاعاتها ولا حمايتها وتحصينها من القوى الانتهازية والبيروقراطية، كما أن ذلك التواجد، بتلك الطريقة وفي تلك الحدود، لم ولن يؤهلها البتة إلى تجاوز الانقسام والتشتت وغياب البرنامج.

وهذا ما يطرح على القوى التقدمية المناضلة إعادة التفكير في كيفية تأطير حركة النضال على واجهة البطالة والتشغيل بقطاعيها الأساسيين، فرغم الضعف الذي تعانيه اليوم، وفقا لتشخيصها ذاتيا وموضوعيا، تبقى حركة ذات أهمية إستراتيجية لا غنى عنها، وهي تختزن إمكانات هائلة للنضال والوحدة الذاتية والتنظيم، يمكنها إذا ما نجحت في الوعي بها واستثمارها أن تدفع عجلة النضال على واجهات البطالة والتشغيل، وأيضا بدفعها في الانخراط الفعلي بالصراع الاجتماعي القائم عامة.

يوميات منجمي:

أنا والمحطات

عادل لعريف

سافرنا عبر صمت الأرواح الشاردة، رحلنا عن ضوضاء الأسئلة المطاردة، فارقنا الأضواء وتركنا الوبر الأشقر على خدود الصحراء، يغطي وجوها رمادية، يمنحها ببريقه جاذبية، وحسن لا تكل العين من معانقته ولا تمل الروح من مذاعبته، والقلب بجماله يزداد صبيبه وإيقاعه، تركنا أجساد تنام في أسرة الأمان وحرسنا أن ينالون السلوان، ذهبنا وغذاءنا في أيادينا، غادرنا ودعوات أمهاتنا تتبعنا، تلف أجسادنا بدرع فولاذي، تقينا من المصائب والمخاطر، ركبنا ولكل واحد منا مكان، وينتظرنا منال في سبيلنا، تستوقفه المحطات، ولكل واحدة ميزة ووصفة، أقدار متشابهة، ذوات وعقول موجهة تبحث عن مناهج، عن طرق بها تصل لمرماها، لا يختلف الكثير عن البقية ولا يتغير سوى العقلية، الفكر، والهندام، بين فكر قديم بسماته الخالصة، والعقل الجديد بملامحه الشاذة، والذي طغت عليه لغة المفاتيح والرموز، وأسرته ثقافة الصور والفيديوهات، عالم في شاشة، وشاشة هي إسقاط للعالم الافتراضي، شخصيات مستعارة، وذوات معارة.

الكل في إطار، في مدار لا ترى العيون إلا شاشة "الايفون، سامسونغ، ..." رفاق ألي يشغل الجار عن القريب، والقريب عن الحبيب، ف تاه الحوار بين الأطراف وصار نقاش الأيادي هو السائد، هي اللغة الكونية التي لا يرجى منها تواصل، ولا اتصال، فقط مجرد بصمات على جثة هامدة، لا تفضح المدنب ولا تبرئ المتهم؛ في مكانك المعتاد والذي أخترته عن طواعية لا تجد أضيق منه ولا أوسع مما تتخيل، فأنت جالس هنا وعيونك تجول في عوالم بدون تأشيرة، يجالسك زميلك ولا تسمع منه لغوا ولا قولا كريما، لا أدنى منه، بل تدخل بعيونك وتلج بفكرك تلك الرموز والشفرات التي يرسمها هاتفك على شاشته، تنشغل عن زميلك وينشغل عقلك في هاتفك. تلج نوتات موسيقية أذنيك فتحملك بإيقاعها نحو عالم مريح، عالم صامت يتكلم بدون أن ينبس بشفة، يجعلك تعيش في عالم غريب وتغيب عن الكلمات والأقوال التي تدور من حولك، حضور فيه غياب وغياب ليس بغريب عن العالم الجديد، يتوقف كل مرة السائق والمبتغى ملء أماكن شاغرة في الحافلة، رحلة نحو استكمال مطالب الحياة، رحلة تفاوض بين الحياة ومتطلبات العيش، تنازلات، مكتسبات، ربح وخسارة.

نلج المنجم والحافلة تلفظ بكلمات ترتديها أجساد، بين محطة وأخرى تغادر أشخاص، أرقام، أماكن، وتفرغ الكراسي فينقص العدد، بين الحاجز ومكاتب الباطن محطات كثيرة، وكلها تنتظر أن يدنو الدلو ويهبط المنجمي ليدعم بالعتاد ويدير الأدوار والعجلات ليمنحها صفة وصلة ومهمة. محطات لا تختلف كثيرا عن تلك التي يمر بها الاجين ليصل إلى الزبون لكن في إتجاه معاكس، فهو يصعد من الباطن والباطن هي المحطة الأخيرة التي يفرغ فيه السائق حمولة حافلته، والمعمل هي المحطة الأولى التي يبدء منها باب الحافلة بإخلاء الطريق ليخرج منه "السطحي" أو الذي يعمل في السطح يسمون كذلك بعمال"النهار" نظرا لانهم يشقون في اشعة الشمس وعلى سطح الارض، أما عمال الأنفاق فهم يسمون "الباطنيون" لأنهم يعملون في باطن الجبال أو احشاءها التي تأوي مجموعات يختلف لون زيها ومهامها. عند مغادرة المنجم ينقلب الترتيب وتأخذ الحافلات

العمال في الإتجاه المعاكس فمن الباطن نزولا حتى الحاجز الأخير الذي يعبره الكل نحو منازلهم، هي رحلة لا يعيشوها الكل ولا يمكن أن يحضر لمحطاتها الجميع، فهي كحافلة الحياة كلما وصلت إلى محطتك تغادر، وتترك كرسيك فارغ، قد لا ينتبه لحضورك أو لغيابك إلا من حجزت في قلبه مكان، او الذي ينتظرك من أجل أن يحجز لك مهمة، قد لا يبالي بحضورك إلا من جمعتك به أيام وتقاسمت معه مرها وحلوها، وهي نفسها حالة العيش، عندما تغيب عن محطتك يسأل عنك الزميل ويتساءل عن سبب الغياب المسؤول، تعرف أنك تملك في الحافلة من يهتم لأمرك، أو من يهتم بأمرك، كما تملك في الحياة أناس يهتمون لحضورك ويحزنون لغيابك، وبغيابك.

الثقافة والتغيير

المنهج الماركسي لدراسة الادب(2/1)

حسن ايت اعمر

ينظر ماركس الى الادب باعتباره انعكاسا ماديا للافكار، أي وصفا وترجمة لحركة التاريخ والصراع الطبقي داخل المجتمع، أوبتعبير اخر: البنية التحتية (الظروف الاقتصادية والاجتماعية) هي التي تحدد البنية الفوقية (الفكر والثقافة...)

فمن المعروف ان ماركس لم يكتب دراسات ادبية مفصلة، لكن بالرغم من ذلك فقد استطاع ان يرسي لمنهج في هذا الباب، بقواعد معينة سار على نهجها بعض علماء الادب فيما بعد، كجورج لوكاتش.

يعتبر جورج لوكاتش(1885 . 1971) من بين اهم علماء الادب الذين تأثروا بالمنهج الماركسي، ويستشف من أعماله، خصوصا "نظرية الرواية" و"التاريخ والوعي الطبقي". ذلك المنظور الكلي للادب، فهو يرى ضرورة انطلاق التحليل الادبي من الجزء استنادا الى الكل، ولا ينطلق من الجزء للوصول الى الكل، والكل هنا يعني السياق التاريخي أوالاجتماعي لاي ظاهرة نريد دراستها، بتعبير اخر ينبغي دراسة المجتمع وحركة التاريخ قبل ان ندرس الظاهرة نفسها.

وسيرا على المنهج الماركسي، فالادب عند لوكاتش هو انعكاس مباشر للواقع، لان الفن يعكس الواقع وصراعاته بوسائل محسوسة، وذلك الانعكاس يظهر واضحا في الشخصيات والمواقف النمطية التي تصورها النصوص الادبية حيث يتلاشى الخاص في قلب العام.

فواجب الفن عند لوكاتش هو التنقيب عن الجوهر خلف الظواهر العارضة لليومي وتصويره. والفن لا يكون واقعيا الا من خلال تصوير "النمطي" في الحدث والشخصيات، كما اكد لوكاتش على ضرورة اتصاف العمل الفني بالاكتمال والاتساق، حتى يعكس الواقع.

في إطار انجازها لملف حول مشروع ميزانية سنة 2020 ، وجهت جريدة النهج الديمقراطي بعض الأسئلة للدكتور عبد اللطيف زروال كضيف العدد. والرفيق عبد اللطيف زروال، عضو الكتابة الوطنية، دكتور في الاقتصاد وفي علم الاجتماع، ومتتبع لكل ما يعرفه المغرب من تطورات عامة، ولمالية الدولة خاصة.

كل الشكر للمناضل عبد اللطيف على مساهمته النيرة(الجريدة).

1 ما هي أهم مميزات السياق الذي يطرح فيه مشروع قانون مالية لسنة 2020 ؟

يطرح مشروع قانون المالية لسنة 2020 في سياق يتميز ب:

على المستوى الدولي والإقليمي : الأزمة المناخية، اشتداد الصراع بين الأقطاب العالمية مع السباق نحو التسلح بين روسيا وأمريكا والحرب التجارية بين هذه الأخيرة والصين وانتشار الحروب بالوكالة، تراجع معدلات النمو على الصعيد العالمي بالخصوص في منطقة اليورو، موجة جديدة من النضالات الشعبية والعمالية من أجل الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية والبيئية والمناخية في العديد من الدول من بينها عدد من بلدان منطقتنا العربية والمغاربية... يبدو أننا أمام طور جديد من أزمة النظام الرأسمالي العالمي ومن تصاعد النضالات الاجتماعية.

على المستوى الوطني: تراجع نسبة النمو مع تأثر الموسم الفلاحي بالظروف المناخية، استمرار الخطاب الرسمي حول ضرورة بلورة "نموذج تنموي جديد" و"عقد اجتماعي جديد"، إجراء تعديل حكومي، تنظيم المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، تمرير القانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين (طور أعلى من خوصصة التعليم...)، الاستعداد لتفكيك الوظيفة العمومية والإجهاز على الحق في الإضراب، النتائج الهزيلة للحوار الاجتماعي، تغول الدولة البوليسية (قمع، اعتقال سياسي، تضييق، تشهير...)... أي في المجمل، استمرار النظام الاستبدادي في نفس خياراته اللاشعبية الفاشلة محاولا نشر الأوهام حول إجراء تحول جديد في سياساته رغم أن لا أحد، باستثناء "نخبه"، يثق في خطابه المضلل. تشهد على ذلك مختلف الشعارات والتعبيرات الشعبية والشبابية في الفن والملاعب الرياضية وفي الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي.

2 ما هي أهم مستجدات هذا المشروع ؟

في الحقيقة، لا جديد تحت شمس المخزن. هذا المشروع هو امتداد لقوانين المالية السابقة خاصة قانون مالية السنة الماضية. بالنسبة للحكومة فإن الأولويات التي تؤطر هذا المشروع هي مواصلة دعم السياسات الاجتماعية، تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة. وهي بالمناسبة تقريبا تكرار لأولويات السنة الماضية. هذا خطاب تضليلي. ما يؤطر حقيقة مشروع قانون المالية هو "التزامات" المغرب مع المؤسسات المالية الدولية والقوى الرأسمالية الغربية الكبرى (خاصة الاتحاد الأوروبي) وحفظ مصالح الأقلية القليلة، 1% من السكان، التي تتحكم في السلطة وقسم هام من الثروة (الجزء الآخر في يد رأس المال الأجنبي خاصة الفرنسي).

في هذا السياق، يجب التذكير بأن الدولة قد وقعت منذ عام اتفاقا لمدة سنتين مع صندوق النقد الدولي في إطار خط الوقاية والسيولة تلتزم بموجبه بتنفيذ عدد من "الإصلاحات" أي السياسات اللاشعبية في مجالات التعليم والإدارة وسوق العمل... أما الاتحاد الأوروبي قد مارس ضغوطا على المغرب لمراجعة بعض جوانب نظامه الضريبي بعد أن وضعه في اللائحة الرمادية للجنات الضريبية. ولعل هذا ما يفسر ما جاء به هذا المشروع من مراجعة للنظام الضريبي للمناطق الحرة للتصدير و"للقطب المالي للدار البيضاء" (رفع سعر الضريبة على الشركات التي تستقر بها إلى 15%). كما أن المطالب الرئيسية للكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب حاضرة بقوة في المشروع الحالي. هنا وجب التذكير بأن ما سمي بالمناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات التي نظمت في ماي من هذه السنة ليست سوى لقاء على أعلى مستوى بين كبار الموظفين (خاصة وزارة المالية) وممثلي الرأسمال الكبير (أي الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب). لقد كان حضور النقابات فيها رمزيا. وقد عكست التوصيات الصادرة عنها الحضور المهيمن للباطرونا.

يجب التذكير بأن الدولة قد وقعت منذ عام اتفاقا لمدة سنتين مع صندوق النقد الدولي في إطار خط الوقاية والسيولة تلتزم بموجبه بتنفيذ عدد من "الإصلاحات" أي السياسات اللاشعبية في مجالات التعليم والإدارة وسوق العمل... أما الاتحاد الأوروبي قد مارس ضغوطا على المغرب لمراجعة بعض جوانب نظامه الضريبي بعد أن وضعه في اللائحة الرمادية للجنات الضريبية.

وبالمناسبة، فقد تم البدء في إدماج عدد منها في المشروع الحالي.

3 في هذه الحالة ما هي أهدافه الحقيقية؟

في تقديري، يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الاستمرار في نفس "الإصلاحات" والتوجهات التي تمليها المؤسسات المالية العالمية والقوى الكبرى والتي تخدم مصالح 1% من السكان: ويظهر ذلك من خلال تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 31 إلى 28 % بالنسبة للشركات الصناعية (باستثناء تلك التي يساوي أو يفوق ربحها الصافي 100 مليون درهم)، تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0،75 % إلى 0،50 %، الاستمرار في الخوصصة، تفعيل ما يسمى ب"الشراكة قطاع خاص- قطاع عام" فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية... كما ينبغي الإشارة إلى أن هذا المشروع يتضمن "عفوا ضريبيا" سيتم سنه للمرة الثانية في ظرف 6 سنوات يتعلق بالأشخاص الذين يتوفرون على ممتلكات أو أموال بالخارج بشكل مخالف للقانون. وسيستفيد من ذلك أساسا الأغنياء.

- محاولة إطفاء الحريق الاجتماعي وشراء السلم الاجتماعي من خلال ميزانية المقاصة ودعم ميزانية البرامج الاجتماعية (تيسير، مبادرة التنمية البشرية، مليون محفظة، دعم الأرامل، برنامج تقليص تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي...) التي تندرج في غالبها في منظور إحساني والرفع من الأجور في الوظيفة العمومية في إطار النتائج الهزيلة للحوار الاجتماعي.

- تعزيز الذراع القمعي للدولة (الجيش والداخلية والشرطة) من خلال منحه الحصة الأكبر من مناصب الشغل المحدثة في الوظيفة العمومية (14 ألف منصب بالنسبة للداخلية والدفاع) والرفع من ميزانية الدفاع بحوالي 30% من 35 إلى 45 مليار درهم.

كما ينبغي الإشارة إلى أنه سيتم حذف الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على التمور التي يتم إنتاجها وتلفيفها بالمغرب ورفعها (أي الضريبة على القيمة المضافة) على السيارات الاقتصادية من 7 إلى 10%. مما قد يؤدي إلى المزيد من الضغط على جزء من الطبقات الوسطى والشعبية.

4 ما العمل بالنسبة للقوى المناضلة ؟

أود أن أشير إلى أن ما ينتظرنا هو أسوأ. قال وزير المالية في تقديمه للمشروع أمام البرلمان أن "مواصلة التحكم في عجز الميزانية وتقليص المديونية فيما يلي من السنوات، يقتضي التفعيل السريع للإصلاحات الهيكلية لأنظمة التقاعد والمقاصة والمؤسسات والمقاولات العمومية". على القوى المناضلة أن تتحمل مسؤوليتها في مواجهة الهجمة التي يتم التحضير لها. عليها أن تستفيد من المناخ الدولي والإقليمي المتسم بنهوض نضالي عارم ومن السخط الجماهيري المتعاظم وطنيا لتتكتل فيما بينها لتغيير موازين القوى. نتمنى أن يكون تشكيل الجبهة الاجتماعية خطوة أولى في هذا الاتجاه.

نقابات فرنسا تدعو إلى الإضراب العام

في بلاغ صحافي مشترك بتاريخ 16 أكتوبر الماضي بمدينة مونت روي دعت اغلب النقابات الفرنسية إلى خوض إضراب عام يوم الخميس 5 دجنبر 2019 المقبل وذلك احتجاجا على الأوضاع المتقهقرة في جل القطاعات بفرنسا، فالطلبة، الأطباء ، الممرضين ، الشرطة ، المعلمين، عمال السكك الحديدية ، الطيران المدني والقطاع الخاص... كلهم على صفيح ساخن من جراء الإجراءات التقشفية المتخذة في عهد ماكرون، ويأتي مشروع تعديل قانون التقاعد في مقدمة ما سيتم الاحتجاج من أجل وقفه في هذا الإضراب، كما أن هناك قطاعات تهدد بإضراب طويل الأمد يشل أهم القطاعات الحيوية الفرنسية كعمال شبكة العام (SNCF) وعمال شبكة السكك الحديدية (RATP) .

كما دعت النقابات إلى فتح نقاشات في أماكن العمل سواء في القطاعين العام والخاص، وفي المواقع الشبيبية ومع المتقاعدين ومع المنتخبين المحليين والوطنيين ومع كافة أطياف الشعب الفرنسي من اجل التوصل إعادة صياغة قانون التقاعد بنظرة تضامنية بين الأجيال.

كل هذا الغضب، يتصادف مع الذكرى السنوية الأولى لانطلاق حركة "لي جيلي جون" والتي عرفت عودة القمصان الصفر إلى شوارع فرنسا خصوصا باريس والمدن الكبرى.

وفي فرنسا توجد 8 منظمات نقابية رئيسية، منها 5 تتمتع بالتمثيلية وهي:

. الكونفدرالية العامة للعمال (CGT: 30.63) في المائة.

. الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل: (CFDT)29.71 في المائة.

. القوة العمالية(FO): 18.28 في المائة.

. الكونفدرالية الفرنسية للأطر(CFE/CGC): 10.76 في المائة.

. الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين(CFTC): 10.62 في المائة.

أما النقابات الثلاث الباقية، فهي حديثة العهد وليست لديها تمثيلية:

. الاتحاد الوطني للنقابات المستقلة(UNSA).

. فيدرالية النقابة الموحدة(FSU).

. الاتحاد النقابي التضامني(USS).

كتبها: حسن .أ.ع

حول الانتخابات الجزائرية

الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعام 2019 هي انتخابات كان من المفترض أن تتم في 18 أبريل 2019 لاختيار رئيس الجمهورية الجزائرية بعد توقيع المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات الرئاسية يوم الجمعة 18 يناير2019.

أعلن لاحقاً رئيس الجزائر وقتها عبد العزيز بوتفليقة تأجيل الانتخابات بعد اندلاع احتجاجات شعبية مناهضة لترشحه لفترة رئاسية خامسة. مما أجبره على تقديم استقالته في 2 أبريل 2019 قبل انتهاء فترة مهامه الدستورية في 28 أبريل إثر هذه الاحتجاجات. طرحت عدة سيناريوهات مختلفة لموعد الانتخابات القادمة ولكن لم يتم تحديد تاريخ محدد للانتخابات أنذاك.

و بعد تولي عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة قيادة الدولة بصفة مؤقتة (وفقا للمادة 112 من الدستور الجزائري)، أعلن عن عزم إجراء الانتخابات الرئاسية في 4 يوليو من السنة نفسها. رفض المجلس الدستوري الجزائري الملفين الوحيدين للترشح المودعين لديه وأعلن استحالة إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في 4 يوليو/ تموز 2019.

تم استدعاء الهيئة الناخبة للرئاسيات للمرة الثالثة في 12 ديسمبر 2019 لاختيار رئيس الجمهورية الجزائرية.

ولقد تم في عام 2018 تحيين لوائح المواطنين المسجلين بالقوائم الإنتخابية لأكثر من 23 مليون جزائري، حسب القائمة التي توقفت في 31 دجنبر 2019.

قائمة المرشحين الخمسة:

تعد القائمة المدونة أدناه هي القائمة النهائية للمترشحين للرئسيات 12 ديسمبر 2019 وذلك بعدما رفض المجلس الدستوري جميع الطعون المقدمة وذلك لعدم التأسيس وعدم استفائها الشروط الجوهرية المتضمنة في المادتين 139 و142 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، المعدل والمتمم.

- عبد القادر بن قرينة عن حزب حركة البناء الوطني، حزب إسلامي، يعتبر من مقربي تيار الإخوان المسلمين.

- عبد العزيز بلعيد، عن حزب جبهة المستقبل.

- عز الدين ميهوبي، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

- علي بن فليس، عن طلائع الحريات.

- عبد المجيد تبون، مستقل.

ويلاحظ أن جل المرشحين للرئاسة من قدماء أطر الدولة تحملوا مسؤوليات سياسية في العهد الذي يطالب الحراك الشعبي بإسقاطه وبإزالة رجالاته ورموزه.

حالة الترقب

حالة من الترقب تعيشها الجزائر، منذ تحديد 12 ديسمبر/ كانون الأول 2019 موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية زادها تجاذبات سياسية احتدمت بين داعمي خيار إنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده وبين معارضيه، وهو وضع يقول المراقبون إنه مُرشح للاستمرار إلى يوم الانتخابات.

فالمؤيدون يعتقدون بأن تنصيب رئيس للجزائر عبر صناديق الاقتراع، هو المخرج الدستوري والقانوني للأزمة والمعارضون يعتبرونه حلاً متسرعاً قد يساهم في تعميق الأزمة، في ظل عدم توافر الظروف الملائمة لإجرائه. وبين هذا وذاك يواصل الحراك الشعبي، على مدى ما يقارب 40 أسبوعاً في مطالبه التي تكاد تكون ثابتة، وهي ضرورة رحيل كافة رموز النظام السابق.

من وحي الأحداث

الشاطر والمغفل

التيتي الحبيب

في موضوع البرنامج التنموي يتعامل معنا النظام المخزني وكأننا شعب من المغفلين يمكن ان تضحك عليه كما تشاء تبيعه الحاجة ونقيضها فيشتري منك ولا يهتم للمقلب. في البداية تم تبرير كل اخطاء الدولة وإفلاس مشاريعها بكون النموذج التنموي المطبق قد فشل وهو سبب الفوارق الاجتماعية والمجالية. لكن لما تبنى العديد من وسائل الاعلام هذه الحجة، وبدأت تستعمل في الخطابات والتحاليل السياسية من طرف حتى من كان لا يجرؤ على فتح فمه عند طبيب الاسنان، وبعد ان فطن المخزن الى خروج الخطاب عن سكته، وبدأت الجرأة في تحميل مسؤولية الفشل تصل الى اختيارات الدولة ومسؤوليها الكبار، تم التراجع واقتصر الكلام فقط على اخطاء في طريقة التدبير والحكامة وغياب الالتقائية.

هكذا تم التخلص من فكرة محاكمة السياسة التنموية والاختيارات وتوجه الاهتمام الى انتقاد التطبيق والمسؤولين عنه. اصبحت قضية عجز الكفاءات او غيابها لانها هي من كان عليها تحمل تطبيق السياسات والاختيارات التي هي جيدة وسديدة لان واضعها يتمتع بالإلهام وبالسداد وحسن الاختيار.

في اطار البحث عن الكفاءة تطلب الامر معالجة امرين مرتبطين؛ وهما تعديل الحكومة طبقا لمبدأ تواجد الكفاءات وتوظيفها ومن جهة ثانية تشكيل مجلس مؤقت يضم كفاءات عالية لتقديم تصور حول كيفية وضع البرنامج التنموي والتقائية مكوناته. نتج عن ذلك تشكيل حكومة متقلصة العدد دمجت فيها وزارات ومديريات وتم تعيين رئيس مجلس البرنامج التنموي وهو السيد شكيب بنموسى وزير الداخلية الاسبق.

في تقييم منسوب الكفاءة في الحكومة وفي المجلس يبدو ان المخزن يعاني من خصاص او عقم مزمن. فالحكومة الجديدة لم تضم إلا ستة وزراء جدد بينما الاغلبية الباقية هي من الحكومة السابقة المتهمة بانعدام او قلة الكفاءة. اما السيد شكيب بنموسى الذي يعول عليه في تشكيل مجلس الكفاءات فهو نفسه يتعرض لانتقادات جدية تضرب في كفاءته وأهليته لمثل هذه المهمة ويعتبر احد نماذج انعدام الكفاءة لأنه فشل في تدبير العديد من الملفات بل كان مسؤولا عن نتائجها الكارثية.

من خلال قصة النموذج التنموي الذي اشير اليه كنموذج فاشل ثم تم التراجع وحصر الموضوع في التدبير والحكامة، نستنتج ان النظام لا زال يتخبط في أهم مؤشر على أزمته وهو عجزه على اقناع الشعب بخطابه وبرؤيته للمستقبل. ازداد الامر تفاقما لما اكتشف الرأي العام أن الخطاب الرسمي يمعن في احتقار ذكاء وفطنة المواطن/ة. لكن في حقيقة الامر انقلب السحر على الساحر وبات النظام المخزني هو المغفل وهم الشاطرون.